الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
القسـم: حقوق
الرقـــم:.....ت

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

تحـت عنـوان

دور منظمات المجتمع المدني فـــي حماية الأسرة في التشريع الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطلبة: المشرف:
- غربي حسينة- أ/ عجابي إلياس
- ابراهيمي عبد الجليل

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
الأستاذ	يحياوي حمزة	جامعة المسيلة	رئيســا
الأستاذ	عجابي الياس	جامعة المسيلة	مشرفــا ومقررا
الأستاذ	بوبعاية كمال	جامعة المسيلة	مناقشا

تاريخ المناقشة: 2024/2023

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عربي حسينة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 101188447 والصادرة بتاريخ 2016/10/07 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور هيئات المجتمع المدني في حماية الأسرة في ظل التشريع الجزائري .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/05/15

توقيع المعني (ة)

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ابراهيمي عبد الجليل الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... حالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 026013224 والصادرة بتاريخ 2018/03/13

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور مخابر البحث العلمي في حماية الأسرة في التشريع الجزائري

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 24/05/2022

توقيع المعني (ة)

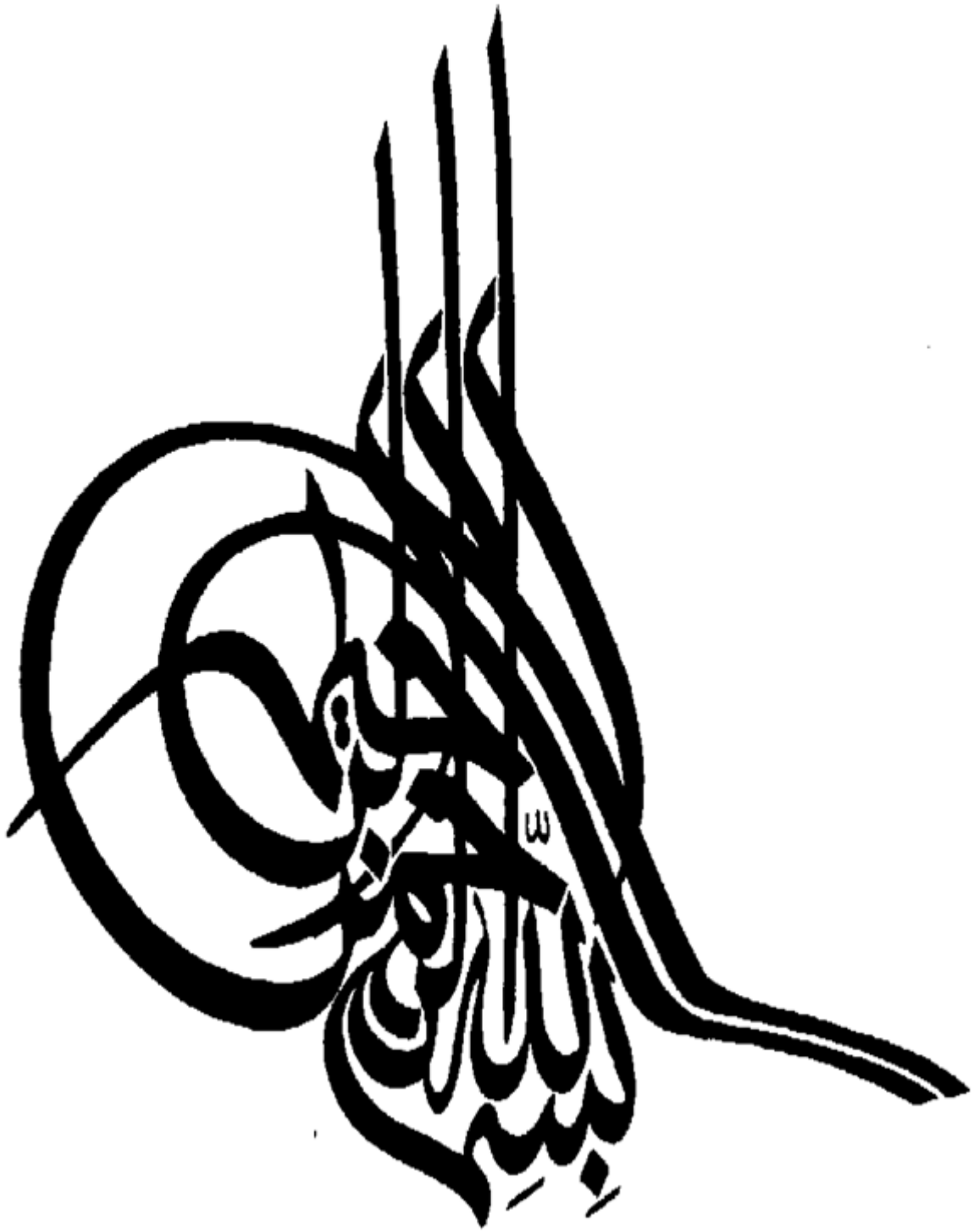

شكر وتقدير

قال الله تعال* فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف*- صدق الله العظيم-* الآيتان 4،3 من سورة قريش*.

قال الرسول (ص)*الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو الذي يصوم النهار ويقوم الليل *

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل والى كل من لم يبخل علي بتوجيهاته

ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي وأخص بالذكر الأستاذ المشرف:

" عجابي إلياس"

الاهداء

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمدا عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما ربنا عز وجلّ{ :وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلّ ِمِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا(}الآية 24 من سورة الإسراء .)

إلى أمي الكريمة وأبي

العزيزين رحمهما الله واسكنهما فسيح جنانه.

إلى كل أفراد عائلتي بما رحبت ..... فردا فردا.

إلى كل من علمني حرفا أو أغدق على علما أو أسدى لي نصحا.

إلى كل أصدقائي وزملائي.

حسينـــــــــة

الإهداء

”

الى أبي وأمي رحمهما الله وغفر لهما واسكنهما فسيح الجنان

إلى زوجتـــي الحبيبــة وسندي في هاتــه الحياة

إلـــى أولادي الأعـــــزاء

إلى إخوتي وأخواتي وكامل عائلتــي

إلى صديقاي رحمهما الله وغفر لهم

بـــن صالـح بـن السنوسي وبن صالح محمد الصديــق

إلى معلمـــي وأساتذتي من التعليم الابتدائي إلى الجامعي

إلــى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي.

ابراهيمي عبد الجليل

مقدمة

مقدمـــــــــــة

تعتبـر الأسرة النواة الأساسية للمجتمع ولها أهمية بالغة في تكوينه ونجاحه ولهذا نجد أن الإسلام مـن باب أولى وكذلك الشرائع السماويـــة أولت أهمية بالغة للاهتمام بالأســرة وذلك من حيث تكوينها وتبيان أسسها وأركانها.

قـــال تعالـى: (ومـن آياتـــه أن خلـق مـــن أنفسكـم أزواجا لتسكنـوا إليها وجعـل بينكم مودة ورحمـــة)

وقد جعلت الشريعة الإسلامية أولوية بالغـة للأسرة وذلك من حيث تكوينها ولذلك فرضـت طرقا شرعية لتكوينها ومنها الزواج الشرعـي والذي يكـون بين الرجل والمرأة بطريقـة إسلاميـة وموثق بطريـقة قانونية، واهتم علماء الاجتماع وعلماء النفس بحماية الأســرة واعتبروا أن صلاح الفـرد داخل أسرة مستقرة يؤدي إلى نجاحها ونجاح الأسـرة يؤدي إلى صلاح ونجـاح المجتمع كما أن الدولـــة الجزائريـة اهتمـــت بالأسـرة وذلك من خـــلال ما فرضـه رئيس الجمهورية وهذا من خلال إشراك المجتمع المدنـــي وذلك بوجود شركـاء اجتماعيين والذين لهم دور مساعـدة الدولة في تحقيق هدف استقرار الأسرة وقـــد حظيت الأسرة باهتمام المشـــرع الجزائري إلا أن حماية الأسرة تقتضي وجود أساليب حديثة تتماشى مع الواقع وهنا يبرز دورا لمجتمع المدنـــي والعمل التطوعي.

أهمية الدراسة:

للدراسـة أهميـة علـى ارض الواقـــع، لما لها من تأثيـــر مباشر على المجتمـــع حيـث كان ولا يزال موضع حماية الأسرة من المواضيـع التي تهتـــم بها الدولة وتولي لها أهمية كبيـرة، لذلك برزت منظمات المجتمع المدني لتساهـم في تحقـــيق هذه الحمايـــة وتجسيـدها من خـــلال مجموعة من الآليات القانونية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

*معرفة الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني لتحقيق حماية أسرية فعالة

*التعرف على أهم الآليات التي تعتمد عليها منظمات المجتمع المدني لحماية الأسرة.

*التعـــرف علـــــى أهم المصطلحات ذات الصلـــــــة بالموضوع

*التعرف على مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني.

إشكالية الدراسة:

من اجـــل الإحاطـــــة بالموضـــوع من كـــل جوانبه لابـــد مـــن طرح إشكاليـة عامـة شاملـــة.

ما مدى فعالية منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحماية الأسرية في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا وضع الخطة التالية :

منهج الدراسة:

على اعتبار أن دراستنا قانونية بطابع اجتماعي نعتمد المنهج التحليلي فيما يتعلق بالنصوص القانونية ذات الصلة بالإضافة إلى بعض جزئيات الموضوع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا وضع الخطة التالية :

بعد المقدمة تناولنا في الفصل الأول الطبيعة القانونية لمنظمات المجتمع المدني من خلال تحديد مفهومه والتعريف بالمنظمات الاجتماعية مع تبيان خصائص ومميزات المجتمع المدني وأهميته وأنواع المنظمات تم حاولنا الإشارة إلى الآليات القانونية لمنظمات المجتمع المدني في الفصل الثاني وفي الأخير تطرقنا إلى أفاق المجتمع المدني ومعوقات عمله.

الفصل الأول

النظام القانوني لفواعل المجتمع المدني

الفصل الأول: الطبيعة القانونية لمنظمات المجتمع المدني

تحتاج الأسرة إلى حماية داخل المجتمع وذلك لأجـل استمراريتها وحفظها من الآفات والأخطار ولعل أهم النظم التي تحفظ الأسرة هي منظمات المجتمع المدني ويعتبر مفهوم المجتمع المدني بمنظماته من أحدث المفاهيم في وقتنا الحالـــي وذلك نظـرا للظروف التي مرت بها هاته المنظمات تاريخيا ولهذا نسلط الضـــوء على تعريـــف ومفهـوم منظمات المجتمـــع المدني ومميزاتهـا.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

لمعرفة مفهوم منظمات المجتمع المدني يجب علينا التعرف على دلالته وعلى المقصود من هاته المنظمات وهذا ما سيتم طرحه كم يلي:

المطلب الأول: تعريف منظمات المجتمع المدني مميزاتها

لقد لاقى مفهوم المجتمع المدني رواجا كبيرا عند بعض السياسيين خاصـة أرسطـو وذلك حتى القرن الثامن عشر إذ كان إبان الثورة الفرنسية عام 1789 يعني مجموع من المواطنين في البلاد والدولـة وبعدها فصل– هيجل –المجتمع المدني عن الدولة.

الفـرع الأول: تعريف منظمات المجتمع المدني

هناك العديد من الدراسات المتنوعة والبحوث التي تعتني بتعريف منظمات المجتمع المدني فمنهم من يعرفها بمنظومـة الأطراف الاجتماعية الطوعيـة التي تتوسط بين الدولة من ناحية والمكونات الأساسية للمجتمع من ناحية أخـرى (الأفراد، الأسرة، الشركات).

عرف " دومينيك كولاس" منظمات المجتمع المدني بأنها الحياة الاجتماعية المنظمة انطـلاقا من منطق المنظمات منظمات المجتمع المدني هي مجموعة من التنظيمات التطوعية الحـرة التي تملا المجـال العـامبين الأسـرة والدولـة أي بيـن المؤسسات التابعة للدولة بحيـث تنشأ هذه التنظيمات التطوعـية الحـرة لتحقيـق مصالـح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانيـة متنوعـة، وتلتزم في وجـودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح

والمشاركة والإدارة السلمية [1]هي مجمل التنظيمات غير الارثية وغير الحكومية التي تنشا لخدمة المصالح المشتركة والمجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية [2].

الفرق بين الجمعية والمنظمة المجتمعية:

1ـ لتأسيس منظمة يشترط وجود رأس مال أما لتأسيس جمعية فلا يشترط ذلك.

2ـ إدارة الجمعية والمؤسسة، تدار المؤسسة في شخص معين أما الجمعية تدار بمجلس إدارة منتخب في فترة زمنية معينة.

3ـ العضوية يحق لكل شخص العضوية للمؤسسة ولا تزول هذه الصفة إلا بالاستقال ة أو الوفاة أما في الجمعية فيخضع ذلك الى رأي مجلس الإدارة.

4ـ اختيار الاسم يشترط في الجمعية أسم عام أما المؤسسة فتتميز عن الجمعية في أن لمؤسسيها الحق في تسمية المؤسسة باسم شخصي.

<u>الفرع الثاني</u> :مميزات منظمات المجتمع المدني

من خلال ما تقدم من تعريف لمنظمات المجتمع المدني يمكننا أن نذكر مميزاتها والتي تساعد في تقديم يد المساعدة للأسرة وللمجتمع بصفة عامة ومن ضمن هاته المميزات:

<u>1ـ الطوعية :</u>

وهي الرغبة المشتركة لأصحابها بمحض إرادتهم الحرة في ظل تعايش واقعي مع الظروف السائدة في المجتمع دون توقع الأجر المادي وهذا مع شرط القدرة على التفاعل والتعايش مع أفراد وشرائح المجتمع بجميع أطيافها[3]

<u>2ـ التنظيم:</u>

---

1 ـ علي شريف حورية: دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد31 ،2007 ، ص 258.

2 ـ نفس المرجع السابق ص 258.

3 ـ حسن شحادة: المجتمع المدني: بيت المواطن للنشر والتوزيع دمشق – الجمهورية العربية السورية – الطبعة الأولى : 2015 ، الصفحة .1.

تخضع منظمات المجتمع المدني للقوانين السائدة التي تتيح حرية تأسيسها من جهة كما تخضع في تسييـرها وقيامها بمهامها لقوانينها الأساسية.

3 ـ عدم انتمائها للسلطة الحاكمة:

ويقصد منها الاستقلالية الذاتية عن سلطة الدولة ولهذا تسميها منظمة الأمم المتحـدة بالمنظمات غير الحكومية هاته الميزة تساعد المنظمات على تحقيق أهدافها بحيث يمكنها من العمل في شفافية

4-خدمة الصالح العام:

تعتبر هاتـه الميزة الهدف الأساسي لمنظمات المجتمع المدنـي بحيـث يجب أن تجعل كل خدماتها لصالح المجتمع أي للصالح العام بحيث تحاول من خلال الخدمات التي تقدمها أن تشمل جميع شرائح المجتمـع دون أن تفضل أو تفصـل بين الأشخاص دون أن تنسى الفئات الهشـة إذ أن الناس يتفاضلـون في المستوى المادي والمعيشي فيما بينهم بحيث تقدم المنظمات خدمات مثل محو الأمية والاهتمام بشؤون الفئة الهشة مثل المعاقين.

5-عدم السعي إلى السلطة :

إن أفراد المجتمع المدنـي لهم عـدة أهـداف وذلـك من خلال انتمائهم إلى بعض الجمعيات والمنظمات الفاعلة ا والى بعض الأحزاب ومن ضمنها الوصول إلى السلطـة على عكس منظمات المجتمع المدنـي التي تسعى لتقديم خدمة للصالح العام دون وجود نية للوصول إلى السلطة فمنظمات المجتمع المدني تعمـل عكـس الأحزاب السياسيـة التي تعكف على العمل السياسي التنافسي بغية الوصول إلى السلطة حيث أن المنظمات تحرص على جانب معين تقدم فيه الخدمات كل على حسب تسميتها وأهدافها (ثقافية، اجتماعية، طبية..الخ)

6- الاعتماد على الأساليب السلمية :

تتميز معظـم منظمات المجتمع المدني بالسلمية بحيث تتجنب اللجوء إلى أساليب العنـف رغم أن نشاطها الذي يقوم على معارضة السياسة المتبعة من طرف السلطة العمومية – إطار سلمي – أو في مواجهة الظواهر السلبية التي تسود في المجتمع وتمارس الضغوط لتحقيق فائدة عامة للمجتمع وتقوم بالسعي لتحقيـق مكتسبات للشرائح الاجتماعية وهي في ذلـك لاتتبع إلا الوسائل

السلمية المتحضرة والمتمثلة في رفع المطالب وإبداء الملاحظات كما تلجا إلى التظاهر السلمي وذلك من خلال نبذ جميع مظاهر العنف والتطرف إذ انــه مفروض عليها المساهمة في تهذيب السلوك العام داخل المجتمع.

7-التجانس :

هاتــه الميزة تتميز بها منظمـات المجتمع المدني بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسـة والتي من شانها أن تؤثر في ممارستها لنشاطها بين الأجنحة والقيادات والمسيرين. [1]

المطلب الثاني :نشأة منظمات المجتمع المدني وأهمتها

لا شك أن لكل حضارة وفكر ودين طابعا يطبعـه وصبغـة تصبغه ولونا يميزه [2]وعلى قـدر أصالـة الحضارة وعمقها وشمولها يكون تأثيرها في الإنسان الذي يعيش فيها.

الفـرع الأول : نشأة منظمات المجتمع المدني

لقد أحدث الإسلام منذ ظهوره تغييـرا جذريا في حياة الفرد والجماعة فقد ساهم الإسلام في زرع نظام الأخوة حيث نبذ تعصب الجاهليـة إذ وضـع النبي عليه الصلاة والســلام أسسا نبويـة لبناء مجتمع مدنـي إسلامي تنصهر فيه العصبية القبلية التي كانت تسيطر على المجتمع قبل الإسلام وقد حفظ النبي الكريم من خلال مبادئ الإسلام حقوق المواطنة والعيش الكريم لجميع عناصر المجتمع من المسلمين والذميين.

والمجتمع المدني يتشكل من مجموعة من المؤسسات والبنى الاجتماعية التي لها خصائص متنوعة وذلك مـن حيث البنية وكذا من حيث طبيعة الوظائف التي تمارسها داخل المجتمع ويقوم على قيم نسبية تسمح بالاختلاف والتنوع [3]إن الفهم السليم لأي ظاهرة يستلزم البحث عن جذورها وامتدادها في التجربة التاريخية للمجتمع محل الدراسة ولذا وجـب البحث عن وجود

1- حسن شحادة: المجتمع المدني: بيت المواطن للنشر والتوزيع دمشق – الجمهورية العربية السورية – الطبعة الأولى: 2015، الصفحة 19.

2- إكـرام ضيـاء العمـري: المجتمع المدني فـي عهـد النبـوة خصائصه وتنظيماته الأولـى، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ،1983، صفحة62.

3- برهان رزيق : المجتمع العربي الإسلامي ،دار الإعلام السورية ،الطبعة الأولى ،2016 ،صفحة 179.

مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها الحديثة أو التقليدية ، ولمعرفـة نشأة المجتمع المدني وجب التلميح إلى نشأته تاريخيا حيث شهد تحولات كبرى وذلـك منذ مرحلـة التأسيـس وكانـت هاتـه التحولات تابعـة لظـروف البيئـة وكـذا الحاجـات والتوجهات السياسيـة والفكريـة والاقتصاديـة السائدة .

وظهر استعمال المجتمع المدني بصفة جلية في القرن التاسع عشر بعدما كان مفهومه تقليديا بديهيا خاصة بعدان أصبحت السياسة تعاقدية بين الأفراد ومؤسسات الدولة كما نقلت الثورة الصناعيـة المجتمع الأوروبي منمط العلاقات الصغيرة الحجم إلى نمط العلاقات الكبيرة الحجم واستخدم المفكر الشيوعي انطونيـو غرامشي،المجتمع المدني في النصف الأول من القرن العشرين حيث طرح موضوع المجتمـع في إطار نظريـة إعادة السيطرة والهيمنة الطبقية واستخدمه في إطار إعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية حيث تتجلى فيه الهيمنة الاجتماعية وأداتها المثقفون والثقافة في مقابل هيمنة المجتمع السياسي والتي تتجلى فيه السيطـــرة والسيادة المباشـرة. كما تجدر الإشارة إلى ان منظمات المجتمع المدني أصبحت تلعب دورا هاما وفعالا في تغيير السياسات العامة في التنميـة الاجتماعيـة والاقتصادية في كثير من الدول وتعد الجزائر من الدول السباقة في تبني المجتمع المدني وذلك من خلال تشجيع النشاطات وذلك من خلال إنشاء المرصـد الوطني للمجتمع المدني [1] وتجدر الإشارة إلى مراحل تطور منظمات المجتمع المدني في الجزائر حيث مرت أيضا بعدة مراحل وهي :

1- مرحلة ماقبل الاحتلال الفرنسي:

عـرف المجتمع الجزائري العديد من التكوينات الاجتماعـية التقليدية خاصة منها الملامح الدينية وذلك منذ دخول الدين الإسلامي إلى شمال إفريقيا حيث كانت منظمات المجتمع المدني في ذلك الوقت متمثلة في المساجد والزوايا والتي كان لها دور كبـير في الحفاظ على لحمة المجتمـع والأسرة وكان لها دور كبيـر في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتعليمي والجانب الشرعي.

1 ـ وردية زعروريحدوش، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 02 ،2021، صفحة 410 .

وقد عرف هذا النمط من المؤسسات في ذلك الوقت بدوره الفعال في حماية الفرد والأسرة كما عرف حركة واسعة كما كان لنقابات الحرف والتجار دور كبير داخل المجتمع.

02 أثناء مرحلة الاحتلال الفرنسي:

كانت هاته المرحلة متسمة بالعديد من التحولات والتي ارتبطت بظروف الاستعمار وخاصة المقاومات الشعبية حيث حاول المستعمر الفرنسي طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري وعمل جاهدا على تفكيك الأسرة وتشتيتها حيث بدأت المنظمات تتلاشى تدريجيا حيث كان التعليم مثلا قبل الاحتلال مسندا إلى الأوقاف حيث كانت الأوقاف تهتم بالأسرة وذلك من خلال تعليم الفرد الجزائري والاهتمام بها إلا أن دور الأوقاف تلاشى بمرور الوقت وبقي محصورا كما فرض الاستعمار قوانينه الجائرة على الأسرة والمجتمع الجزائري وحاول المستعمر تحسين صورته تجاه المنظمات وذلك من خلال إصدار قانون يسمح بإنشاء الجمعيات وذلك في أوائل القرن العشرين حيث صدر قانون 1901 الذي يعد الإطار الأساسي لكافة التنظيمات سواء في فرنسا أو في مستعمراتها والذي يحدد كيفية إنشاء المنظمة وهو قانون انتخب عليه في فرنسا في 1901/07/01وقد ترأس الجمعيات بعض الجزائريين المتجنسين بالجنسية الفرنسية مثل الطيب مسيلي وبلقاسم بن التهامي. كما ازدهرت المنظمات في فترة ما بين الحربين العالميتين حيث تكونت في الثلاثينات من القرن العشرين مثل:

- **المنظمات الطلابية** : جمعية طلاب شمال إفريقيا
- **المنظمات الرياضية**: الإخوة الجزائريين 1922
- **الجمعيات والمنظمات الإسلامية:**
- المعهد الإسلامي للتضامن الاجتماعي 1946 وغيرهم من الجمعيات والمنظمات والتي كان لهم دور كبير في حماية الأسرة الجزائرية رغم الضغوطات والرقابة الكبيرة التي كانت ممارسة عليهم

من طرف السلطات الفرنسية آنذاك.

3- **مرحلة ما بعد الاستعمار (الاستقلال):**

وتنقسم هاته الفترة إلى ثلاثة مراحل وهي:

-أ- فترة الستينات :

حيث مرت الجزائر بفترة صعبة ولهذا أبقت على القوانين الفرنسية السارية المفعول وعند صدور أول دستور جزائري سنة 1962 نص على ضمان الدولة لحرية تكوين المنظمات والجمعيات كما لا ننسى التوجه الاشتراكي للدولة ودور الحزب الواحد حيث مارست الدولة مضايقات على منظمات المجتمع المدني وما زاد الوضع صعوبة هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات الى غاية سنة 1971أين تم صدور أول تشريع جزائري خاص بالجمعيات [1].

-ب- فترة السبعينات :

اتسمت هاته الفترة بعملية دولة المجتمع أي سيطرة الدولة واحتكارها لمختلف المؤسسات وذلك من خلال قانون فبراير 1971 الذي يوضح موقف الدولة من المنظمات الموازية عن طريق فرض الموافقة من طرف الوالي ووزير الداخلية لأي منظمة تنوي أن تنشط خارج مؤسسات الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني ودخلت منظمات المجتمع المدني في مرحلة جديدة تشبه إلى حد ما أحكام القانون الفرنسي لسنة 1901ورغم صدور دستور 1976 الذي نص على حرية المنظمات والجمعيات إلا أن تأثير هذا القانون كان محدودا.

-ج-فترة الثمانينات:

اتسمت هاته الفترة بالقطيعة ما بين القرارات المتخذة من طرف الرئيس هواري بومدين والرئيس الجديد الشاذلي بن جديد حيث اتجهت سياسة الرئيس الشاذلي إلى نوع من الانفتاح على الجمعيات وخاصة سنة 1979حيث تم كانت الخطوة الأولى في طريق فتح المجال إلى تأسيس منظمات وجمعيات بنوع من الحرية حيث خفف قانون 1987 القيود على قانون 1971 وذلك باعترافه بالوجود القانوني لأي جمعية وكان لمنظمات المجتمع

1 . عمر دراس: الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية) ، العدد 28،2005 ، ص29.

المدني دور في حماية الأسرة والمشاركة في النهوض بالمجتمع كما لاننسى أحداث أكتوبـر 1988 والتي أدت إلى ظهور دستور 1989 في 1989/02/29 الذي فتح المجال أمام حريـة التعبير وإنشاء جمعيات وأحزاب سياسية .

-د- فترة ما بعد التسعينات :

أدى تدهور الوضع السياسي في البلاد إلى انفجار الأوضاع وتحرك شرائح المجتمع ولم تتوقف المواجهات إلا بعد تدخل الدولة وهذا ما فرض عليها النظر في إعادة تسيير المجتمع حيث تم بعد دستور 1989 تعديل دستوري أخر سنة 1996حيث شهدت الجزائر ميلاد العديد من الجمعيات والمنظمات بلغ حوالي 778جمعية ذات طابع وطني و 42116 جمعية محلية إلا هذا العدد من الجمعيات كان في ظاهره مجالا خصبا لظهـور مجتمع مدنـــي قوي وفاعل إلا ان حقيقة الأمر كانت تعكس ذلك حيث بقيــت منظمات المجتمع المدني خاضعة لسيطرة الدولة [1] صدر قانون الجمعيات الجديد في 2012/01/12 يحمل رقم 06/12حيث أن المشرع احكم الرقابة على العمل الجمعوي مثل الموافقة المسبقة من السلطات وخضوع أنشطتها وكشوفاتها المالية إلى سلطة الرقابة المالية .

الفـرع الثاني: أهمية منظمات المجتمع المدني

إن لمنظمات المجتمع المدني قوة دفع على مستوى العمل التنموي إلى جانب الدولة والقطـاع الخاص حيث تقوم المنظمات بالعديد من الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية ضمـن الحسابات القومية ومن خلال عدة مؤشرات أبرزها إسهامها في توفيـر فرص العمل والقضـاء على البطالة والتكفـل ورعاية المتشردين والمحبوسين المفرج عنهم والقيمة الاقتصادية لعمل المتطوعين مقاسـة بعدد وطبيعة المستفيدين من خدمات هذه المنظمات وقد برهنت التطورات المعاصرة على الصعيدين العالمي والعربي على أهميـة منظمات المجتمع المدني كآلية لتحقيق ديمقراطية

1 . ايمن ابراهيم دسوقي:المجتمع المدني في الج
زائر (مجلة المستقبل العربي)، العدد 259،2009، ص 74.

المشاركة وتعبئة المواطنين في العديد من المجالات المختلفـة وتأكيد الحقوق والدفاع عنها وانفتاح المجتمع المدني وتحرريه من كافة القيود ومن ثم تنظيم القدرة على انجاز تنمية اجتماعيـة واقتصادية وسياسية حقيقية .كما لمنظمات المجتمع المدني أهمية ودور كبير في حماية الأسرة وذلك من خلال مساهمتها في الحملات التطوعية التوعوية والإرشادات المقدمة من طرفها حيث عملت المنظمات كمجموعات نشطة في تعزيز حماية الأسرة .

فيمكن القول بان منظمات المجتمع المدني له أهمية كبيرة جدا فهي تسعى لحماية الأسرة من جميع أنـواع الظلم والآفات وتعتني بمساعدة الأسرة وتلبية حاجياتها الحياتية منها الاجتماعية والصحية والنفسية والتربوية والترفيهية وغيرها. ولمنظمات المجتمع المدني أهمية كبيرة تظهر من خلال:

- تحقيق النظام العام والانضباط في المجتمع فهي تضبط سلوك الفرد داخـل أسرته وداخل المجتمع[1]
- تحقيق الديمقراطية
- تحقيق التنمية الاجتماعية
- تحقيق الصالح العام
- توفير الخدمات ومساعدة المحتاج

المبحث الثاني: أنواع منظمات المجتمع المدني

نتناول في هذا المبحث أنواع منظمات المجتمع المدني والتنظيم القانوني لها

المطلـب الأول: أنواع منظمات المجتمع المدني

اصبحت المنظمات الدولية إحـدى الأدوات الفاعلـة المهمـة في العلاقات الدوليـة المعاصرة وهذا لتحقيـق التعاون الدولي.

الفـرع الأول :المنظمات الدولية المنظمات الدولية

1 ـ حسن شحادة: المجتمع المدني: بيت المواطن للنشر والتوزيع دمشق – الجمهورية العربية السورية – الطبعة الأولى:2015، الصفحة 29.

هي هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتيـة والشخصيـة القانونية الدولية تتفـق مجموعة من الدول على إنشائها كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها أو مجالات معينة يحددها المنشـئ للمنظمة ومن ضمن شروط قيام المنظمات الدولية:

-01- الصفة الدولية : المنظمة الدولية عبارة عن هيئة تنـشا باتفاق الدول وهذا يعنـي أن العضوية فيها تقتصر على الدول كاملة السيادة فقط.

-02 -الصفة الرضائية: تقوم المنظمة الدولية على أساس الرضا التام بين الدول بالانضمام إليها وهذا انسجاما مع المذهب الإرادي.

-03- الإرادة الذاتية :حيث تمتلك المنظمة إرادة ذاتية خاصة بها وهذا نظرا لاعتبار المنظمة شخصية معنوية

-04- مبدأ الاستمرارية : حيث تعبر المنظمة عن إرادة تحقيق أهداف مشتركة بين الدول الأعضاء لعل في مقدمتها تحقيق الأمن والسلام الدوليين ،ومن الأمثلة على المنظمات الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (UNESCO):

هي منظمة دولية متخصصة مقرها باريس تعمل في نطاق هيـئة الأمم المتحدة وتعنـى أساسا بإيجاد الشروط الملائمة لإطلاق حوار بين الحضارات والثقافات والشعوب على أساس احترام القيم المشتركة كم تستهدف المنظمة المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل عن طريق التربية والعلم والثقافة وتعمل على تحقيق العدالة وحقوق الإنسان والحريـات الأساسية للناس كافـة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين .

-المنظمة العالمية لحماية الأمومة والطفولة (اليونيسيف) (UNICEF)

ظهر مفهوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة بعد توصيات الدول الأعضاء في الجمعية العامـة للأمم المتحدة في عام 1946 ومـن أبرز ما خرجت به الجمعيـة هو أن يتكفل صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة بتقديم إعانة قصيرة الأمد للأطفال بعد انقضاء الحرب العالمية الثانيـة في أوروبا حيث كانت تمول التبرعات بالكامل لتلبية حاجيات الأطفال وحتى الآن لازالت ترعى متطلبات الأطفال في مختلف أنحاء العالم.

منظمة الأغذية والزراعة : (FAO)

هي منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم وتقوم بخدمة الدول المتقدمة والنامية على حد السواء وتعمل على تطوير وتحسين ممارسات الزراعة والغابات ومصايد السمك وشعارها هو FIAT PANIأي اوجدوا خبزا تأسست المنظمة في 16اكتوبر 1945، مكان تاسيسها كندا ومقرها الرئيسي روما ايطاليا.

منظمة الأمم المتحدة :

منظمة الأمم المتحدة وتعرف اختصارا بالأمم المتحدة وهي منظمة حكومية دولية وواحدة من اكبر المنظمات الدولية في القرن العشرين تأسست في 24 أكتوبر 1945بعد الحرب العالمية الثانية وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة الغاية من إنشائها وتأسيسها وغايتها هي المحافظة على السلم والأمن الدوليين وعملها يؤثر على الشعوب في أنحاء العالم فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان كان عدد أعضائها من الدول سنة 1945 51 دولة أما الآن بلغ عدد أعضائها 193 دولة يوجد مقرها بمدينة نيويورك الأمريكية.

منظمة الصحة العالمية:

هي واحدة من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة متخصصة في مجال الصحة وقد انشات في 07 افريل 1948 ومقرها الحالي في جنيف سويسرا وهي السلطة التوجيهية والتنسيقية في منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المجال الصحي حيث كانت نتاجا لنقاشات الدبلوماسيين حينما اجتمعوا لتشكيل الأمم المتحدة سنة 1945انشاء منظمة للصحة العالمية.

الفرع الثاني :المنظمات الوطنية :

هي منظمات تم إنشائها بموجب القانون تعمل من اجل ترقية الحس المدني لدى المواطنين وزرع روح الوطنية وعقلية المواطنة وإنتاج مواطن صالح وايجابي ومنتج ومساهم في بناء وطنه كما تعمل على حماية الأسرة داخل المجتمع وتعمل عبر كامل التراب الوطني كما يحق لها أن تشارك في العمل مع المنظمات الدولية كما أن لها جملة من المميزات نذكر منها:

- وجود تقسيم للعمل.
- توجيه الأنشطة إلى الصالح العام.

- لهـا هيكـل تنظيمـــي.
- لهـــا نشاط غيـر ربحـي.
- تعمل على تشكيل مجتمع مدني متماسك .
- الحفـاظ علـــى الأســرة .
- الطوعيـــــة .
- عدم السعي إلى السلطة.

توجد العديد من الجمعيات والمنظمات في الجزائر ونذكر منها:

***الجمعيات المحلية** :

وهي ا لجمعيات التي تمارس أنشطتها على مستوى البلديات والولايـات وهي في تزايد مستمر منذ سنة 1992.

***الجمعيات الجهوية** :

وهـي الجمعيات التـي تمـارس نشاطها في جهة كامـلة من الوطـن وعادة ما تكون في ولايات متقاربة

***الجمعيات الوطنية**:

وهي الجمعيات التي تمارس نشاطها عبر كامل التراب الوطـني والتي لها الحـق في الانضمام إلى الجمعيات الدولية والعمل معها وقد بلغ عددها سنة 2012 (1027) جمعية وطنية.

***الجمعيات ذات المنفعة العامة** :

هاتـه الجمعيـات لها مكانـة خاصـة وذلك نظـرا لما تقدمـه من خدمات ومنفعـة عموميـة للصالح العام.

***الجمعيات الأجنبية** :

وهي جمعيات لها مقر إما داخل الوطن أو خارجه ولكن تسييرها يكون من طرف الأجانب

***اتحاد الجمعيات** : ويكون في تكتل الجمعيات ويكون لها هدف واحد

***الجمعيات التي تنشا بحكم القانون** :

حيث يفرض القانون على بعض الأشخاص الانخراط في الجمعيات والتي يكون الانتماء إليها إجباريا في بعض المؤسسات.

***المنظمات الأهلية :** تلاشت هاته المنظمان إبان حقبة الاستعمار لتظهر مجددا بعد الاستقلال وكانت مندرجة تحت غطاء الحزب الواحد والذي كان يفرض عليهم رقابة مشددة.

***منظمات حقوق الإنسان :** حيث اهتمت الدولة بحقوق الإنسان وتحظى هاته المنظمات باهتمام العديد من الأطراف من بينهم المحامين الجامعيين والأطباء.

***المنظمات الطلابية :** كانت هاته المنظمات ذات طابع ودي في بدايتها ثم تطورت إلى الطابع الرسمي وعملت هاته المنظمات بشكل جلي في الجامعات الجزائرية.

***المنظمات النسائية :** تطور وضع المرأة في الجزائر وتزايد حضوها بشكل كبير في المجالات العمومية حيث اهتمت هاته الجمعيات بالدفاع عن الأسرة وحقوق المرأة.

***منظمات أصحاب العمل والموظفين :** حيث تضع استراتيجيات ناجحة لتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

-منظمة حماية البيئة وحماية المستهلكين : وهي منظمة غير ربحية تهدف لحل المشاكل الاجتماعية

***المنظمات الشبابية :**تعمل على إحداث تغيير على الصعيد الوطني والمحلي.

***منظمة المجتمع المدني:** تعمل على حماية الفرد والأسرة والدفاع على حقوقهم.

ويعتبر الارتفاع الملحوظ للمنظمات والجمعيات مؤشرا على وجود الديمقراطية وعامل من عوامل تطور المجتمع ولذلك لابد من تشجيع هاته المنظمات والجمعيات وذلك بإعطائها الدعم اللازم، إلا أننا لم نرى نشاط بعض المنظمات والجمعيات والتي يعتبر وجودها صوريا رغم تحصلها على الاعتماد لممارسة نشاطها ولكن لم نرى لها وجود على ارض الواقع.

المطلب الثاني : التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني

إن أي منظمة أو جمعية مهما كانت صفتها لابد لها من اطر قانونية تعتني بكيفية تأسيسها وتحكمها وتنظمها وهذا ما سيتم طرحة:

الفرع الأول :تأسيس جمعية المجتمـــع المدني

لقد تبـنت الجزائر في معظم دساتيرها العمل بحـق إنشاء الجمعيات وقد شهدت القوانين المتعلقة بالجمعيات تطورات كبيرة وذلك عقب إقرار دستور 1989 والذي تلاه صـدور قانون 31/90المتعلق بالجمعيات وبعد التغيرات التي حدثت داخل المجتمع والمتطلبات سارع النظام إلى تعديل جملة من القوانين ومن ضمنها قانون الجمعيات وبعد المشاورات والمناقشات صدر القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير سنة 2012، يتعلـق بالجمعيات والصادر في الجريدة الرسميـة العدد 12 بتاريـخ 21صفر 1433 الموافق 15يناير سنة 2012 ويتضمـن قانـون الجمعيات على 74مادة ويحتـوي عل ستـة أبواب مقسمة كالأتي

***الباب الأول** : أحكام عامة ويتضمن الموضوع وأهدف ومجال التطبيق .

***الباب الثاني** : تأسيس الجمعيات وحقوقها وواجباتها ويتضمن :

-الفصل الأول : تأسيـس الجمعيـات

-الفصل الثاني : حقوق الجمعيات وواجباتها

* **الباب الثالث**:تنظيم الجمعيات وسيـرها

-الفصل الأول : القانون الأساسي للجمعيات

- الفصل الثاني : موارد الجمعيات وأملاكها

-الفصل الثالث: تعليـق الجمعيات وحلها

***الباب الرابع**: الجمعيات الدينية والجمعيات ذات الطابع الخاص

- الفصل الأول: الجمعيـات الدينيـة[1]

-الفصل الثاني : الجمعيات ذات الطابع الخاص

-القسم الأول : المؤسســـات

-القسم الثاني : الوداديـــات

-القسم الثالث: الجمعيات الطلابية والرياضية

1 ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02 ، 2012 ،الصفحة 39.

*__الباب الخامس__ : الجمعيات الأجنبيـة

* __الباب السادس__ : أحكام انتقاليــة

-__الفصل الأول__ : أحكام انتقاليــة

-__الفصل الثاني__ : أحكام ختامـية

لقد نص القانون على الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات وذلك حسب المادة 04 من القانون 06/12 بحيث

يجب على مؤسسي الجمعية أن يتوفر فيهم مايلي :

-بالغين 18 سنة فما فوق

-الجنسية الجزائريــة

-التمتع بالحقوق المدنية

-غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى مع نشاط الجمعية

كما نص على إجراءات تأسيس الجمعية وكذا الموارد المالية حيث بالعودة إلى نص المادة 29 على سبيل

الحصر تتكون موارد الجمعيات من :

-المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية .

-الهبات النقدية والعينية والوصايا

-مدا خيل جمع التبرعات

-الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

-اشتراكات أعضائها.

__الفـرع الثاني__ : دور المنظمـــات وأثارهـــا

لقد اهتمت منظمات المجتمع المدني بدراسة العديد من القضايا التـي تهم الأفـراد والأسرة داخـل المجتمع وذلك نظرا للدور الكبير الذي لعبته المنظمات وذلك من خلال ترسيخ مبدأ المواطنة وكذا التنشئة الاجتماعيـة وزرع الأفكار الصحيحة ويرى المعهد العربي للتنمية والمواطنة أن المواطنة هي عامل أساسي في تحقيق روح الانتماء والمحافظة على لحمة الأسرة

داخل المجتمع كما إن غياب منظمات المجتمع المدنـي يؤدي إلى غياب روح الانتماء للمجتمع ناهيك عن استفحال العديد من الظواهر السلبية التي تنعكس على الفرد والأسرة والمجتمع لقد تعرضت منظمات المجتمع المدني إلى العديد من العراقيل وذلك في ظل خلفيات الساحة السياسية والتي قد لا تبالي بالأهداف النبيلة والخدمات القيمة التي تقدمها هاته المنظمات .

ويرى البعض بأنه في حال تشبعت منظمات المجتمع المدني بالأسس والمبادئ الدينية والقيم الإنسانية فانه من شانها أن يبعد عنها الشبهات السياسية ويؤهلها إلى القيام بدورها على أكمل وجه. إن منظمات المجتمع المدني أصبح لها أثرا كبيرا داخل المجتمع وذلك من خـلال ما تقدمه من خدمـات كبيرة وهذا ما يدل دالة قطعية على انتمائها وعلى مظهرها الحضاري وهذا ما ترسخ في أذهان أفراد المجتمع بحيـث نجد العديد منهم يقدم يد المساعدة والعمل تشاركيا مع هاته المنظمات دون الاتكـال على المؤسسات العمومية.

الفصل الثانـي

نظام فعالية المجتمع المدنـي

في حماية الأسرة

الفصل الثاني :نظام فعالية المجتمع المدني في حماية الأسرة

إنّ السماح للمنظمات الأهلية الرسمية وغير الرسمية بأن تتشكل وتعمل،وحمايتها هو وحده الذي يكفل حريات التعبير والتجمع السلمي ،وانطلاقا من هذا المفهوم اتفق الباحثون على أهمية العمل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني وأن أدواره العديدة تسد كثيرا من الثغرات في الحياة المجتمعية ومنها الحياة الأسرية، كما تسهم في التنمية المستدامة بشكل كبير؛ إذ إن تلك المنظمات المختلفة في توجهاتها [1]،أصبحت شريكا بارزا في عملية المساعدة الإنمائية على مستوىّ العالم، فقد قدّ مت إسهامات مهمة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإغاثة الإنسانية والتعليمية.

المبحث الأول :صور حماية منظمات المجتمع المدني للأسرة

تتعدد الصور التي تساهم من خلالها منظمات المجتمع المدني في حماية الأسرة فقد تتدخل لحماية الأسرة كوحدة متكاملة وتتدخل لحماية الأطفال لاعتبارها الفئة الأكثر هشاشة، كما تتدخل لحماية الأسرة من المخاطر سواء كانت الكترونية أو آفات اجتماعية.

المطلب الأول :حماية منظمات المجتمع المدني للأسرة من حيث الأشخاص

نتناول في هذا المطلب الحماية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسرة كمجموعة متكاملة وتلك التي تقدمها للفئة الأكثر هشاشة وهي فئة الأطفال.

الفـرع الأول:حماية منظمات المجتمع المدني للأسرة

لا يخفى على احد منا أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، وإذا كان "وايتجوردون" يعرف المجتمع المدني بأنه"تدخل أو وساطة من الدولة مملكة توسطية تقع بين الدولة والأسرة ,وتقطنها منظمات منفصلة عن الدولة ,وتتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها معها، وتتشكل طوعا من أفراد يهدفون إلى حماية مصالح أو قيم

1. أ. محفوظ بن صغير، دور منظمات المجتمع المدني في حماية وترقية حقوق الإنسان، مقال لليوم الدراسي بكلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر،2023، ص135.

معينة"[1]، فإننا نستخلص من هذا التعريف بان مؤسسات المجتمع المدني يتمحور دورها أساسا حول[1]

الفرع الثاني: حماية منظمات المجتمع المدني للطفل

تتسم فئة الأطفال بالهشاشة مقارنة مع باقي فئات المجتمع وباقي أفراد الأسرة لذلك تحتاج إلى دعم كبير ورعاية أكبر من جميع فواعل المجتمع لاسيما منظمات المجتمع المدني، ويتجلى عمل المجتمع المدني في تدخلاته المختلفة في حماية الأطفال اليتامى والمحرومين من خلال:

1. الرعاية الصحية :يجب أن يتوفر لدى المؤسسة طبيب زائر، وذلك لتوقيع الكشف الطبي على الأطفال وتحويل الحالات الحرجة إلى المستشفيات إذا لزم الأمر، كذلك طبيب نفسي للوقوف على أي اضطرابات نفسية يعاني منها الأطفال نتيجة عدم تكيفهم مع البيئة الجديدة .

2. الخدمات التعليمية :لأن أن تقوم المؤسسة بإلحاق أبنائها بالمراحل التعليمية المختلفة كل حسب سنه وقدراته أو فتح فصول لمحو الأمية لمن فاتهم سن التعليم.[2]

الإيواء الكامل :حيث تقوم مؤسسات رعاية الأيتام بتوفير الإعاشة الكاملة والتأمينات المتعلق بالملبس

3-الرعاية الاجتماعية والنفسية :حيث تقوم مؤسسات الرعاية بتهيئة الجو الملائم وذلك للتكيف مع نظام الحياة, وحل مشكلات الأيتام والمحرمون من الرعاية الأسرية والتقليل من الصعاب التي تعترض طريقهم, وهذا التوفير يعتبر جو من التماسك والتالف بين العاديين والمحرمون لكي يعوضهم ما فقدوه من حنان الأسرة الطبيعية . بمعنى أن إعداد هؤلاء المحرمون في جو ملائم يجعلهم يتكيفون مع حياة الجماعة والتعاون والاعتماد على النفس في حياتهم اليومية.

---

1. د. حياة عبيد،دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الأسري، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد08 عدد 02، ديسمبر 2022، ص55.

2 -أ. محفوظ بن صغير، دور منظمات المجتمع المدني في حماية وترقية حقوق الإنسان، مقال لليوم الدراسي بكلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر،2023، ص135.

[2] د. حياة عبيد،دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الأسري، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد08 عدد 02، ديسمبر 2022، ص55.

المطلب الثاني:حماية منظمات المجتمع المدني للأسرة من حيث المخاطر.

تساهم المنظمات المجتمع المدني في حماية الأسرة من جميع المخاطر سواء كانت الكترونية أو آفات اجتماعية.

الفـرع الأول :حماية منظمات المجتمع المدني للأسرة من حيث المخاطر الالكترونية

تركت التكنولوجيا الحديثة وثورة الاتصالات في الهاتف الذكي بصمة واضحة في حياة الأشخاص، وخاصة العلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية، حيث سيطر الهاتف الذكي على الوقت والعقول إلى درجة أصابت الأزواج والزوجات والأبناء بحالة من الخرس والتشتت الأسري، كما أثار غيرة الأزواج عند ملاحظة أحدهم للآخر وهو يتواصل مع أشخاص غرباء، وجعل الأبناء يعيشون حالة من الانزواء وهم منكبّون على كتابة الرسائل أو تلقّيها.

ويقول البروفيسور جان ديشيليه، أحد المشاركين في الدراسة:

إن الهواتف الذكية أصبحت ذات تأثير سلبي على العلاقات الاجتماعية، بل إنها قادرة على تمزيق الروابط الزوجية، فالشبكات الاجتماعية يمكنها أن تهدد العلاقات، حيث تحقق الإشباع الفوري، وتمكن من تحقيق نجاح سريع في الولوج إلى المستجدات، وهي عوامل قد تقود إلى الإدمان.

و توضح الدكتورة حنان زين، من مركز السعادة للاستشارات الأسرية، أن خير مثال على تعلق المرأة بالهواتف الذكية، أنها وصلت إلى درجة جعلتها تنشغل عن الاهتمام بشؤون المنزل وأطفالها وزوجها، فأصبح الهاتف الذكي يلازمها في كل مكان، حتى أثناء إعداد الطعام لأسرتها وعند الجلوس مع الزوج، ما يؤدي إلى تقصيرها في دورها، إضافة إلى ذلك فالشبكات الاجتماعية تمكن من التواصل مع الأصدقاء وتعزز الشعور الفوري والمكثف بالحميمية، ويمكن أن تجعلنا نقتنع بمثالية العلاقات الافتراضية، وبالتالي بذل طاقة خاصة في انحرافات رقمية بدلا عن الاهتمام بشريك الحياة، بل الأسوأ من ذلك فالشبكات الاجتماعية قد تمهد الطريق للخيانة العاطفية وتكون بداية الانهيار للأسرة.

ولمجابهة هذه المشاكل وغيرها لابد من تكاثف الجهود بين جميع الفواعل الاجتماعية خاصة منظمات المجتمع المدني التي تسعى لتحقيق العديد من الأهداف التي تخدم المجتمعات وتشمل

هذه الأهداف:

***تقديم الخدمات الاجتماعية:** من خلال برامج تعليمية، وصحية، وإنسانية.

***تعزيز حقوق الإنسان:** من خلال العمل على حقوق المرأة، وحقوق الطفل، والحريات الفردية.

***دعم التنمية المستدامة:** عبر العمل في مجالات البيئة، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

*تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية: من خلال التدريب والتوعية والدعم.

***العمل الإنساني:** في الكوارث والأزمات الإنسانية.

كما تستطيع منظمات المجتمع المدني التأثير على صنع القوانين التي تصب في حماية الأسرة من المخاطر الالكترونية من خلال:

الرصد والمراقبة: تلعب المنظمات دورًا مهمًا في مساعدة الحكومات وتوجيه الانتباه إلى القضايا المهمة.

الضغط والتأثير: تسعى هذه المنظمات لتقويم عمل الحكومة من خلال حملات التأثير والضغوط الاجتماعية.

التوعية والتثقيف: تعمل على توعية الجمهور ورفع مستوى الوعي بقضايا محددة لدعم تشريعات تخدم مصالح الأسرة والمجتمع.

الشراكات والتعاون : تتعاون مع الحكومات والمؤسسات الأخرى لتطوير وتنفيذ برامج تلبي احتياجات السوق والمجتمع.

وتعتبر منظمات المجتمع المدني عاملًا أساسيًا في تحقيق التوازن بين الحكومة والمواطن، وتعزيز المشاركة الديمقراطية والتنمية المستدامة. وتعكس تأثيراتها وأنشطتها في القوانين استجابتها لاحتياجات وتطلعات المجتمع.[1]

1. نور الدين قلالة، منظمات المجتمع المدني وحماية الأسرة في ظل تطور الذكاء الاصطناعي، اسلام اون لاين،2024.

فيما يلي هذه أهم الطرق والنشاطات التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بها لحماية الأسرة من مخاطر وسلبيات الذكاء الاصطناعي والمخاطر الالكترونية.

التشجيع على الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا:

إن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأسرة والذكاء الاصطناعي أصبغت علاقة معقدة ومفروضة، وعلى منظمات المجتمع المدني أن تلعب دورها المنوط بها، والمتمثل في توعية الأسر حول استخدامات التكنولوجيا الذكية بشكل آمن ومسؤول، وتشجيعهم على الاستفادة من فوائد التكنولوجيا مع الحفاظ على الخصوصية والأمان.

الضغط من أجل تشريعات وقوانين صديقة للأسر:

يمكن أن تعمل منظمات المجتمع المدني على تشجيع وتأثير القرارات والتشريعات لتوفير بيئة تكنولوجية تحمي الأسر المحدقة بها، وتدعم استخدامات التكنولوجيا الذكية بشكل إيجابي، من خلال المشاركة في صياغة التشريعات العامة التي تحدد استخدامات الذكاء الاصطناعي وتحمي حقوق وسلامة الأسرة. أو من خلال تطوير التشريعات الحكومية ومراجعتها وتكييفها والعمل على وضع أطر تنظم استخدامات الذكاء الاصطناعي لحماية الأسرة من الآثار السلبية المحتملة.

التثقيف والتوعية والدعم النفسي والاجتماعي:

على منظمات المجتمع المدني أن تعمل على تقديم برامج تثقيفية وورش عمل لأفراد الأسرة حول استخدامات الذكاء الاصطناعي وطرق الحماية والاستفادة الأمثل من التكنولوجيا في الحياة اليومية. كما يتعين على منظمات المجتمع المدني تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر لفهم ومواجهة التحديات الناجمة عن الذكاء الاصطناعي.في إطار توصيف العلاقة بين المجتمع المدني الأسرة والذكاء الاصطناعي، يبدو أن على منظمات المجتمع المدني القيام بمبادرات تعليمية وتوعوية وإنشاء برامج ودورات لتوعية الطلاب والأسر بشأن الذكاء الاصطناعي وتعزيز فهمهم لهذا المجال وكشف آثاره السلبية على الأسرة.

البحث وتوفير المعرفة والموارد التعليمية:

دعم الأبحاث والدراسات حول تأثيرات الذكاء الاصطناعي على الأسرة وتوفير المعرفة والتوصيات الضرورية للحماية، وكذا توفير الموارد التعليمية في صورة مواقع إلكترونية ومواد رقمية عبر الإنترنت لمساعدة الأسر في فهم وتدبير الذكاء الاصطناعي بشكل آمن. تقديم المعرفة والدعم الضروري للأسر يحمي هذه الأسر ويعزز فهمهم للذكاء الاصطناعي واستخدامه بشكل إيجابي وآمن. على مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية تنفيذ دراسات وبحوث وتقارير حول تأثيرات الذكاء الاصطناعي على الأسرة وتوفير التوصيات اللازمة.

تنمية التطبيقات الآمنة والتقنيات وتطوير الحلول الابتكارية:

من شأن الشركات التكنولوجية القيام بمبادرات لتطوير تطبيقات وأدوات تحمي الخصوصية وتعزز الأمان للاستخدام العائلي للتكنولوجيا. كما على الجهات المختصة والمعنية دعم وتمويل المشاريع والمبادرات التكنولوجية التي تهدف إلى تطوير أدوات وحلول تحمي الأسرة من تأثيرات الذكاء الاصطناعي.

توفير الدعم القانوني والاستشاري:

تقديم الدعم القانوني والاستشارات للأسر حول حقوقهم فيما يتعلق باستخدامات الذكاء الاصطناعي والخصوصية.

المراقبة والإشراف:

رصد ومراقبة استخدامات الذكاء الاصطناعي والتدخل في الحالات التي تؤثر سلباً على الأسرة، مع التعاون مع الجهات ذات الصلة.

التعاون وتعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني:

الحوار والعمل على بناء شراكات مع القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الأكاديمية لتبادل المعرفة والخبرات وتعزيز جهود حماية الأسرة. خاصة من خلال المنتديات والندوات العامة وتنظيم فعاليات ومناقشات لتعزيز الحوار وتشجيع التعاون لحماية الأسرة. بإمكان منظمات المجتمع المدني التواصل والتعاون مع الشركات والصناعات لتطوير قوانين وأدوات تحمي الأسرة من تأثيرات الذكاء الاصطناعي. مثل هذه المبادرات تعتبر جزءًا من الجهود المستمرة لفهم

التأثيرات الاجتماعية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي وضمان استخدامه بشكل يحافظ على سلامة ورفاهية الأسرة[1].

في الأخير، لا يجب أن نطرح السؤال التقليدي المعروف: هل الذكاء الاصطناعي والانترنت نعمة أم نقمة؟ فبقدر ما لها من فوائد في الارتقاء بمستوى حياة البشر، فإن لها بالمثل مضار ومخاطر جمّة إذا لم يُحسن استخدامها، ومن ثمّ لا بد من وضع لوائح وضوابط لكبح جماحها لتجنب وقوع كارثة مجتمعية ولابد من عدم الاستهانة بالدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني في التصدي لهذه الكارثة.

الفرع الثاني : حماية منظمات المتجمع المدني للأسرة من الآفات الاجتماعية

يشير مصطلح الآفات الاجتماعية إلى ممارسة سلوك غير سوي يُلحق الضرر بالشخص الذي يُمارسها وبأفراد المجتمع أيضاً، وتتعدّد الآفات المنتشرة في المجتمعات، مثل: التدخين، وتعاطي المخدرات، والتشرد، والانتحار، والرشوة، والتمييز العنصري، ويحدث ذلك نتيجة لأسباب عدّة؛ كالفقر، والبطالة، والأمّية، والفساد الناتج عن الطمع، وانعدام الشفافية مما يؤدي إلى تنامي ظاهرة العنف والتمييز والجريمة وغيرها. فيما يلي :

نظرة عامة على بعض الآفات الاجتماعية الشائعة:

1ـالعنف والجريمة:

يتضمن ذلك العنف الأسري والعنف في المجتمع والجرائم المنظمة مثل السطو والقتل والسرقة. يسبب العنف والجريمة خسائر بشرية ومادية وتؤثر على سلامة واستقرار المجتمعات .

2ـالإدمان:

يشمل الإدمان على المخدرات والكحول والمواد الأخرى. يؤدي الإدمان إلى تدهور الصحة البدنية والعقلية للأفراد ويتسبب في مشاكل اجتماعية واقتصادية وأسرية.

3ـ التمييز والعدالة الاجتماعية:

1. نور الدين قلالة، نفس المرجع السابق.

يتضمن التمييز على أساس الجنس والعرق والدين والطبقة الاجتماعية والتوجه الجنسي. يؤدي التمييز إلى عدم المساواة والظلم ويمنع الأفراد من الوصول إلى فرص متساوية في التعليم والعمل والحياة العامة.

4ـ الفقر والبطالة : يعاني العديد من الأفراد والأسر من الفقر والبطالة، مما يؤثر على جودة حياتهم ويحد من فرصهم في الحصول على تعليم جيد وفرص عمل

5ـ التلوث البيئي : يتسبب التلوث البيئي في تدهور البيئة وتلوث المياه والهواء والتربة، مما يؤثر على صحة والأفراد والحياة البيولوجية والاقتصاد.

6ـ التربية السيئة والإهمال: يتعرض بعض الأطفال للتربية السيئة والإهمال من قبل آبائهم أو مربييهم، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على نموهم الجسمي والعقلي والاجتماعي .

7ـ الإرهاب: يشكل الإرهاب تهديدًا خطيرًا للأمن الاجتماعي والسلم العام. يستهدف الإرهابيون الأبرياء ويسعون إلى نشر الفوضى في المجتمعات.

هذه مجرد بعض الأمثلة على الآفات الاجتماعية، وتختلف الآفات وفقًا للثقافات والمجتمعات والظروف الاجتماعية. يهدف التعامل مع الآفات الاجتماعية إلى توعية الناس وتعزيز الوعي وتحسين البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والتشريعات القانونية للحد منها ومكافحتها

3-مشكلات الأسرة الجزائرية

يمثل الصراع الأسري إسقاطا مبسطا لطبيعة الصراع الاجتماعي حيث يقتبس منه مطلقاته الذاتية والموضوعية، ويتبنى وسائله وينتهج مناهجه وأساليبه. اعتبارا لذلك، كانت الأسرة ولا تزال مثارا لاهتمام دراسات كثيرة عامة ومتخصصة. خاصة تلك الأمريكية المعاصرة في ميادين علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، ف" البناء الاجتماعي يتم تماسكه في مرحلة تلي مرحلة تكوينه التي تشمل الزواج والإنجاب. والتفكك الأسري إذا حدث إنما يحدث بسبب طارئ يطرأ لأحد أطرافها الثلاثة: الأب أو الأم أو الأولاد ويمكن اعتبار الأسر المبنية على الكره الشديد والحقد المتأجج بناءا أسريا مفكك الأوصال من الداخل. فالشحناء والسباب الدائم كثيرا ما يصلان إلى درجة تمني كل طرف هلاك الآخر، وفي هذه الحالة ينضم الأولاد إلى أحد الوالدين دون الآخر وينقسمون بعضهم في صف الأم وبعضهم الآخر في صف الأب "

كما يحصر توما **جورج الخوري** مشكلات الأسرة بوجه عام في النقاط التالية:

المشكلات الأخلاقية:

مثل الإدمان على المخدرات والخمر، الانحلال الخلقي، والخيانة الزوجية (من الأسباب التي تؤدي إلى الخيانة الزوجية هو الجنس).

المشكلات الاجتماعية:

مثل الطلاق، الترمل، هجر الوالدين لأولادهم، سجن أحد الوالدين، العجز الجنسي، اختلال أو اختلاف المستوى الثقافي بين الزوجين، أهم نتائج الصراع كذلك نجده حول المسؤولية والأدوار في الأسرة ... **الظروف والمشكلات الفيزيقية:** الفقر، البطالة، السكن، ... ومن جملة المشاكل والصراعات التي تعيشها أسرنا يوميا والتي تعود أسبابها بصورة مباشرة إلى جملة الوظائف التي تقوم بها الأسرة وأهمها نجد:

ـ اختلاف الزوجين حول أساليب التنشئة الاجتماعية اتجاه تربية الأطفال وطرق اتخاذ القرارات ومعاملة الآخرين.

–عدم تماثل القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية عند الزوجين، مما يؤدي إلى الصراع والتوتر وتفكك وانحلال الأسرة.

ــ انخفاض مشاعر الحب والتعاون تدريجيا بعد الزواج يؤدي إلى التوتر والفشل في العلاقة الزوجية.

وتعد **مشكلة الطلاق** من المشاكل الكبرى التي تهدد النظام الأسري والاجتماعي ككل حيث سجلت الجزائر في السنوات الأخيرة ما يقارب 15 ألف حالة طلاق على اختلاف وأيضا الشخصية، التي ترتبط بالأزواج أنفسهم. وجاءت مشكلة الطلاق كذلك نتيجة لخروج المرأة إلى العمل واستقلاليتها من الناحية أسبابها وعواملها، خاصة بعد أن أكدت كثير من المصادر الإحصائية على المستوى المجتمعي والعالمي بان هناك تزايد مستمر في معاملات الطلاق نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى عدم التوافق

الزواجي في مراحل ما قبل الزواج وصعوبة اختيار شريك الحياة وتباين المستويات الثقافية والاقتصادية وتعارض الأهداف والمصالح والانتماءات إلى الحياة الزوجية عامة[1].

بعد هذه الإشارة البسيطة لأهم الآفات التي تنخر جسم الأسرة بصفة عامة والأسرة الجزائرية بصفة خاصة نسلط الضوء على أهم الأدوار التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني لحماية الأسرة لاسيما المنظمات الجزائرية.

يختلف دور المنظمات تبعا لنوع وخطورة الآفة التي يتعرض لها النسيج الأسري حيث نلاحظ ان دورها يبرز ويلاحظ كثيرا في آفات الإدمان ومخلفات التفكك الأسري، فتقوم مختلف الجمعيات في الوطن:

- تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية بهدف التوعية بمخاطر المخدرات على الصحة والمجتمع سيما تأثيراته المدمرة على الشباب باعتباره الشريحة الأكثر هشاشة وحساسية في المجتمع.
- إنجاز مطبوعات ترشيدية بهدف إعلام الشباب بهذه الآفة.
- تنظيم أيام دراسية وحلقات وندوات مع جماعات الشباب في كافة الأوساط حول موضوع المخدرات.

التنسيق مع الهيئات والمؤسسات والقطاعات والحركة الجمعوية المعنية بمواجهة هذه الآفة في إطار السياسة الوقائية الوطنية.

- المساهمة في المجهود الوطني لمكافحة الآفات والقيام بحملة تحسيسية وقائية مستمرة في الأوساط الشبانية من أجل إبراز خطورة المخدرات.
- تحسيس الشباب بمخاطر المخدرات والإدمان عليها.
- تعريف مختلف أنواع المخدرات وتصنيفها حسب درجة خطورتها.

وذلك من اجل:

---

1. – د/منية غريب، زموري زينب، سعيا لبناء مشروع أسري مثالي في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

التعرف على إمكانيات المكافحة الفردية والجماعية والقانونية ضد هذه الآفة.

- إشراك الأولياء ومختلف المسؤولين في تولي أمر الإعلام والتربية فيما يخص الوقاية من المخاطر الناتجة عن استعمال وتناول المخدرات
- إنشاء شبكة لتسهيل التعاون في ميادين الإعلام والتربية والاتصال بين مختلف الجمعيات ومختلف الإدارات والهيئات المعنية بالأمر
- القيام بتنظيم حصص إعلامية وتربوية على مستوى المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين المهني والجامعات والهياكل الشبانية والمؤسسات المختصة الأخرى، وتنشيطها من طرف الهيئات الطبية وإطارات القطاعات المعنية
- العمل من أجل إشراك ذوي الاختصاص والكفاءات الأخرى في تنشيط الحصص التحسيسية
- تنظيم نشاطات فنية وثائقية في الأوساط التعليمية والتكوينية والأوساط الشبانية بمفهومها الواسع
- العمل من أجل توفير كافة الإمكانيات التي من شأنها أن تسهل لها القيام بدورها.

المبحث الثاني : الآليات القانونية لتحقيق منظمات المجتمع المدني حماية أسرية والمعيقات التي تواجهها.

لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتدخل لفرض حمايتها للأسر ومكوناتها البشرية إلا في إطار قانوني وشرعي تعتمده الدولة بمؤسساتها التشريعية والسياسية، وهذا لا ينفي وجود بعض العقبات والعراقيل التي تعيق عمل المجتمع المدني وتحد من فعاليته سنتعرف عليها في المطلبين التاليين تباعا.

المطلب الأول:الإطار الإجرائي لمنظمات المجتمع المدني لحماية الأسرة

نتناول في هذا المطلب مدى تجسيد المؤسسات العمومية الوطنية لأهداف منظمات المجتمع المدني الخاصة بالأسرة ونتعرف على مظاهر توجه الدولة نحو منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الاجتماعية.

الفـرع الأول :الآليات القانونية والسياسية لتفعيل دور المجتمع المدني لاسيما الأسرية

يعد المجتمع المدني، أحد مظاهر الديمقراطية، ونتيجة من نتائجها، وعلامة من علامتها، وإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني، ذات تأثير كبير في المحيط السياسي لدولة ما، دل ذلك على مقدار ما تؤمن به هذه الدولة، من ديمقراطية، في حين إذا كانت هذه المؤسسات، تفتقد إلى التأثير الواضح في مجريات الحياة، السياسية والاجتماعية، للدولة، دل ذلك على مقدار ما تؤمن به هذه الدولة من حظ قليل بالديمقراطية وأهلها. مادامت الديمقراطية تعني المشاركة الفعالة في الحقل السياسي وترشيد السياسيات العامة.

يمكننا رصد عدة آليات يمكن أن تعمل على تفعيل دور المجتمع المدني ورفع كفاءته وفعاليته في أداء أدواره لاسيما في الحماية الأسرية وتحقيق أهدافه.

أولا :الآليات القانونية والسياسية لتفعيل دور المجتمع المدني.

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانات اللازمة لحركته ونشاطه، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

أ –توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وآراءها بطريقة سلمية.

المبحث الثاني : الآليات القانونية لتحقيق منظمات المجتمع المدني حماية أسرية والمعيقات التي تواجهها.

لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتدخل لفرض حمايتها للأسر ومكوناتها البشرية إلا في إطار قانوني وشرعي تعتمده الدولة بمؤسساتها التشريعية والسياسية، وهذا لا ينفي وجود بعض العقبات والعراقيل التي تعيق عمل المجتمع المدني وتحد من فعاليته سنتعرف عليها في المطلبين التاليين تباعا.

المطلب الأول :الإطار الإجرائي لمنظمات المجتمع المدني لحماية الأسرة

نتناول في هذا المطلب مدى تجسيد المؤسسات العمومية الوطنية لأهداف منظمات المجتمع المدني الخاصة بالأسرة ونتعرف على مظاهر توجه الدولة نحو منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الاجتماعية.

الفـرع الأول :الآليات القانونية والسياسية لتفعيل دور المجتمع المدني لاسيما الأسرية

يعد المجتمع المدني، أحد مظاهر الديمقراطية، ونتيجة من نتائجها، وعلامة من علامتها، وإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني، ذات تأثير كبير في المحيط السياسي لدولة ما، دل ذلك على مقدار ما تؤمن به هذه الدولة، من ديمقراطية، في حين إذا كانت هذه المؤسسات، تفتقد إلى التأثير الواضح في مجريات الحياة، السياسية والاجتماعية، للدولة، دل ذلك على مقدار ما تؤمن به هذه الدولة من حظ قليل بالديمقراطية وأهلها. مادامت الديمقراطية تعني المشاركة الفعالة في الحقل السياسي وترشيد السياسيات العامة.

يمكننا رصد عدة آليات يمكن أن تعمل على تفعيل دور المجتمع المدني ورفع كفاءته وفعاليته في أداء أدواره لاسيما في الحماية الأسرية وتحقيق أهدافه.

أولا :الآليات القانونية والسياسية لتفعيل دور المجتمع المدني.

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانات اللازمة لحركته ونشاطه، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

أ –توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وآراءها بطريقة سلمية ومنظمة، وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني، لأن تدعيم المسار الديمقراطي هو الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني وضمان حقوق الأفراد كحق اختيار الحكام، حرية التعبير، وحق الاجتماع، وتتحقق الديمقراطية بوجود مجموعة من المبادئ والقواعد السياسية والقانونية ،سوف يتمحصرها فيما يلي.

ب –ضرورة تفعيل التعّددية الحزبية لأن توفر تعددية فعلية من الآليات المهمة الواجب توفرها في الدولة التي تسعى لقيام مجتمع مدني فعال والتي تقتضي تمكين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية من التعبير السياسي الرسمي فمن هذا المنطلق تتمكن من ظمات المجتمع المدني

من تحمل مسؤولياته في الإصلاح السياسي والاجتماعي عندما تتوفر القاعدة التعّددية في الممارسة، بالرغم من التجربة

التعّددية التي انتهجتها الجزائر بداية من دستورها لسنة 1989 ودستور 1996 وفسح المجال للحريات والمعارضة وإنشاء الأحزاب والجمعيات إلا أن هذه التجربة كانت شكلية لا تخدم التنمية السياسية والتعديلات والإجراءات التي اتخذت لإحداث مجتمع مدني فعال كانت إجراءات فوقية وسطحية بدون أي دراسة .

وعليه فإن تحقيق فعالية التعّددية يستوجب توفر ما يلي:

1-القبول بالتنوع والتعّدد من طرف السلطة، مع عدم احتكارها، والقبول بمبدأ التداول على السلطة سلميا، وهذا لا يكون إلى بعد إعادة بناء ميزان قوى جديد بين السلطة والمجتمع المدني يشعر فيه النظام بأنه فعلا بحاجة إلى عقد جديد مع المجتمع المدني.

2- قيام مؤسسات المجتمع المدني بإعادة بناء مؤسساتها على أسس جديدة، بحيث تتم مواجهة بعض السلبيات مثل : الافتقار إلى الديمقراطية الداخلية خاصة في التداول على سلطة المؤسسة، وكثرة الصراعات الداخلية .

3-ضرورة ضمان حقوق الإنسان ذلك أن ضمان الحقوق والحريات العامة تعد من مستلزمات تطوير وتفعيل المجتمع المدني فلا يمكن تصور استقلالية وفعالية في نظام تسلطي لا يضمن حقوق وحريات المواطن وإمكانية ممارسته ولعل أهم هذه العوامل التي أدت إلى فشل التجربة التنموية التي عرفتها العديد من الدول المستضعفة ومن بينها الجزائر، بالرغم من توقيع الجزائر على الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وكذلك نصت على الحقوق والحّريات العامة في دساتيرها خاصة دستوري 1995و 1996 ، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض صور الانتهاكات والحريات الأساسية للمواطن ونجد منها انتهاك الحقوق والحريات المتعلقة بشخصية الفرد، فقد تعرض الأشخاص للاغتيال اتفرديا وجماعيا وبلغت الانتهاكات دورتها في النصف الثاني من سنة 1997 إلى سنة 1998 كذلك انتهاك الحّريات الخاصة بفكر الإنسان التي تشمل العقيدة وحرية الرأي والاجتماع وتكوين الجمعيات، 3 وظهر قانون في الاتجاه المعاكس لهذه الحقوق والحريات ويتعلق الأمر بالمرسوم الرئاسي رقم 44 / 92 :المقر لحالة الطوارئ

والمؤرخ في 09 فيفري 1992 لا سيما المادة 07 منه التي نصت على" بإمكان وزير الداخلية والجماعات المحلية، والوالي المختص إقليميا الأمر بواسطة قرار بالغلق المؤقت لقاعات العروض، أماكن الاجتماع من كل نوع، ومن كل تظاهرة من شأنها التأثير على النظام والسكينة العمومية "فالمجتمع المدني لا يمكن أن يتطور في هذا الوضع إلا في إطار منظومة قانونية تضمن له حقوقه .

4-أن يضمن نظام الحكم مبدأ الفصل بين السلطات، وتوضيح الحدود بين المؤسسات وأجهزة الدولة حسب الأدوار والوظائف، واستقلالية السلطة القضائية أي قيام القضاة بوظائفه باستقلالية بعيدا عن الضغوط وتفعيل الآليات القضائية قصد تأمين حقوق الإنسان وإحاطتها بإطار قانوني يعطي سبلا لاستجابة على الصعيد القضائي لكل مظاهر الانتهاكات وصورها، بحيث يتوفر نوع من الرقابة من سلطة أخرى مع ضمان الحقوق والحريات في المجتمع .

ت –تنظيم علاقة تكاملية بين الدولة والمجتمع المدني على أسس جديدة على مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات وتقوم على تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها ودعم دور المجتمع المدني لتصبح العلاقة محكومة بإطار قانوني يحقق نوعا من التوازن .فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في ظل دولة ضعيفة هشة أو فاقدة للشرعية، لذلك وجب تكريس شرعية النظام السياسي بحصوله على مستوى معين من الرضا والقبول المجتمعي وان أفضل وسيلة لتحقيق شرعية النظام السياسي هو فاعليته بما يحقق مصالح المجتمع ويحسن سياستها والوصل إلى وضع سياسي شرعي يتطلب حالة من الاستقرار السياسي والمشاركة السياسية لكي تكسب ثقة ورضا المواطنين، ذلك لأن شرعية النظام السياسي واستقراره هو المنطلق الأساسي لأي عملية سياسية، مما يسمح بفاعلية المؤسسات السياسية والتي من بينها الأحزاب السياسية كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وتمكينها من المساهمة في تحقيق مشاركة سياسية وتكامل سياسي واجتماعي.

ث –ضرورة أن تكون هنا كآليات تسمح بتداول السلطة لأن يلاحظ في الجزائر الثقافة التسلطية سواء في السلطة أو في مؤسسات المجتمع المدني ومنها الأحزاب السياسية وماله من تأثير على أهم مبدأ في الديمقراطية وهو مبدأ تداول السلطة، كما يجب الحد والتخفيف من سيطرة

الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني ومحاولة احتوائها لمجاله، لهذا وجب على الدولة الالتزام بالحياد إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدلا لعمل الاستشاري الشكلي والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون[1].

ج –ضرورة تفعيل الاتصال بين النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني من خلال توفر القنوات الرسمية التي تمكن قوى المجتمع المدني من توصيل والتعبير عن نفسها،إذ يلعب الاتصال دورا مهما في العمليات السياسية إذ لا يمكن تصور قرار سياسي لا يلعب فيها لاتصال دوار مهما ونلمس دوره في كونه يساعد على فهم الأفعال التي تشكل العملية السياسي، كما له دور في تعزيز مناقشة القضايا العامة كما يساعد الاتصال كثيار فيتجنب الاحتمالات الخطأ في تفسير الأحداث والمواقف، وذلك عن طريق ما تنقله إلى المجتمع من معايير للتحليل السياسي.

<u>الفرع الثاني</u> : مظاهر توجه منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الاجتماعية

أ –المساهمة في حماية البيئة ومحاربة التلوث وتوعية المواطن بأهمية الحفاظ على البيئة.

ب –تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج التنموية الصحية الخيرية خاصة في المناطق الريفية .

ث –فسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطاته موفق انتماءاتهم ومعتقداتهم بالإضافة إلى تشجيع المواهب والمهارات.

ج –تقديم الاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي لأجاد حلول في القضايا المعقدة .

نستخلص مما سبق أن مؤسسات المجتمع المدني تعبر عن حرية الأفراد والجماعات، كحرية التعبير عن التطلعات الفكرية، وحق الدخول للموارد العامة والحصول عليها، وحرية المبادرة والمساهمة في تنمية المجتمع، لذلك فهو يؤمن بيئة مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير

---

1 – أ.د. محفوظ بن صغير نفس المرجع السابق.

الربحي يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص، مما يساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكم من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة، من خلال تعبئته الأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدامها وفقا لآليات التالية :

-التأثير على السياسات العامة من خلال تعبئة جهود جماعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

-مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.

-تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

-العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة

-تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف، ومساءلة القيادات، والمشاركة في الانتخابات، والتعبير الحر عن الرأي.

فدور منظمات المجتمع المدني لايقل شأنا عن دور القطاع الحكومي أو دور القطاع الخاص في المساهمة في تحقيق التنمية الشمولية للمجتمع وإدامة تلك التنمية لرفع مستوى معيشة الأفراد وتقليص حدة الفقر وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والصحي والتعليمي، من خلال تقديم الخدمات العديدة لأفراد المجتمع في مواقعهم المختلفة، في الأرياف والمدن، وبشكل أكثر أهمية، نجد أن منظمات المجتمع المدني تلعب أدوارا هامة في تزويد الخدمات والوظائف التي لا يستطيع السوق تقديمها، مثل ترويج المؤسسات الدينية للقيم الأخلاقية، أوالمعلومات حول العناية بالبيئة من خلال منظمات حماية البيئة.

كذلك فإن منظمات المجتمع المدني لها تأثير قوي بشكل خاص في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عندما تعمل بالتعاون مع قطاع الحكومة والقطاع الخاص، ومن خلال تبني السياسات الاقتصادية التي تسعى لتقليل حدة الفقر وحماية البيئة، فالعمل الأساسي لمنظمات المجتمع المدني يكمن في تمثيل مصلحة الجماعة ونفعها .

وحتى يصبح المجتمع المدني مساهما وفعالا، لابد من إيجاد وترسيخ ثقافة الديمقراطية كسلوك ثم كنظام، وذلك من خلال وضع خطط لنشر ثقافة مدنية تلتزم بها جميع أطراف المجتمع من

فاعلين وصانعي القرار ومواطنين،لأن وجود ثقافة الديمقراطية يسمح بانتشار قيم الحوار، التسامح، احترام الرأي الآخر، وحل الخلافات بطرق سلمية، وعليه فإن فعالية منظمات المجتمع المدني ترتكز على قدرات بيئية تحفيزية سواء مادية أو معنوية لتحقيق المشاركة الفعلية في صنع السياسات العامة .

فالدور المتنامي لمؤسسات المجتمع المدني جعلها شريك فاعل ومهم في عملية التنمية ولمواجهة الاحتياجات الضرورية، إذ أصبح متاحا لمؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية كما أصبحت تعمل في مختلف عمليات التنمية والتطوير والبناء مثل :تدعيم الخدمات الصحية لاسيما في المناطق الريفية، والعمل في مجال مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية، وفي مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات، وفي مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية، وفي مجال متابعة استراتيجيات مكافحة الفقر، وفي مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب والمرأة، إذ تتبنى مؤسسات المجتمع المدني برامج محددة للإسهام في تثقيف أفراد المجتمع عبر تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة .

وقد أتسع دور هذه المؤسسات، وأصبح دورها التنموي يغطي جميع نواحي الحياة من صحة وتعليم وثقافة ومحاربة الفقر، وحقوق إنسان، وزراعة، كما أن لهذه المؤسسات نصيب في تفعيل دور الشباب والمرأة والطفل إذ تمكينهم من أخذ دورهم الريادي في تنمية وتطوير مجتمع مدني قادر على أن يصمد أمام التحديات الداخلية والخارجية وعلى أن يشق طريقهما بين الأمم الأخرى بما لديه من قدرات بشرية هائلة قادرة على أن تساهم في بناء وتطور المجتمع المحلي.
كما يعد العمل على الارتقاء بالقطاع الصحي وخلق توعية صحية إحدى أهم الأنشطة الرئيسية التي تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتعزيزها، والسعي لتوفيرها من أجل خلق إنسان صحي قادر على المشاركة الفعالة في تعزيز عملية التنمية بشكل عام، إذ تؤدي هذه المؤسسات في كافة دول العالم، لاسيما في المجتمعات الديمقراطية، دوراً بارز في بناء أسس الحياة الديمقراطية والتشكيل السياسي في هذه المجتمعات، وتساهم في تعزيز السلوك المدني.

المطلب الثاني :أفاق منظمات المجتمع المدني الأسرية ومعيقاتها.

تتطلع منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف بعيدة المدى بناءا على استراتيجية مدروسة وبرؤية استشرافية لمستقبل الأسر ومكوناتها وفي سبيل ذلك تعترضها معيقات وعراقيل تحد من فعاليتها.

الفـرع الأول : آفاق منظمات المجتمع المدني الأسرية.

تتطلع منظمات المجتمع المدني من خلال أدوارها المتعددة في المجتمع، إلى تحقيق أقصى درجات الفعالية والجودة فيما يلي:

أولا: تعزيز الثقافة المدنية:

تمثل الثقافة المدنية واحدة من أهم (إن لم تكن أهمها على الإطلاق) آليات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسمياً عن الدولة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ما لم تسبقها وتعززها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقيد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير، وأن تقترن هذه المحددات بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك تتسق معها. وال يستقيم لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة من دون وجود هذا الإطار الثقافي، الذي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.

وعلى هذا الأساس، فإن ثقافة المجتمع المدني هي بالضرورة ثقافة مدنية، وهي في نفس الوقت الوجه الآخر للثقافة المشاركة التي قوامها: المساواة، الإنصاف، تقبل الرأي الآخر، الاستعدادات للمشاركة، وفي بإحساس في المهانة أو إهدار للكرامة. إن هذا الوقت نفسه الاستعداد للهزيمة من دون أن يكون ذلك مصحوباً النمط من الثقافة لا يلتقي مع الثقافة التقليدية التي تقوم على تمجيد العادات والتقاليد والأعراف الموروثة، وتمجيد سلطة الكبار، سواء في السن أم في المركز من توجيه النقد البناء أو المساءلة، فهذه الأخيرة هي من دون شك ثقافة غير مدنية، ومن ثم فهي غير ديمقراطية، وال يستقيم الترويج لها في أروقة مؤسسات المجتمع المدني، فهي تعتمد السلطة الأبوية التي تنمي روح الخنوع والامتثال والطاعة.

إن اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بمفهوم الثقافة المدنية، إنما يتأتى من ارتباط هذه الأخيرة بتفعيل هذه المنظمات وقدراتها على إحداث التغيير في المجتمع.

ثانيا: حسم وحل الصراعات:

يسعى المجتمع المدني إلى حل معظم النزاعات بين الأفراد بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية, وتقوية أسس التضامن الاجتماعي وإدارة الصراع بوسائل سلمية [1]،حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني ، التي تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي لاسيما بين أفراد الأسرة الواحدة أو بين الأسر فيما بينهم، وإذا كانت الديمقراطية بالمفهوم الإجرائي بوسائل ودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلميا على مستوى المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية، وعندما ينجح الأعضاء في حل منازعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية. تشمل هذه الخبرة والثقافة الاعتراف بالآخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض، وهكذا تلعب وظيفة حسم وحل الصراعات وديا داخل مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية السياسية وجوهرها إدارة الصراع والمنافسة بوسائل سلمية.

ثالثا: دعم جهود التنمية

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على دعم جهود التنمية، من حيث تقديم المعونات الاقتصادية للقطاعات الفقيرة التي تضررت نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي، بمعنى آخر أن هذه المنظمات تعمل على ملءالفراغ، الذي ينتج عن انسجام ومسايرة الدولة التدريجي لمختلف الأوجه الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا :توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:

1ـ سمية لعجال وأم النون مسقم، آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال اصلاحات افريل2011 ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور– بالجلفة، الجزائر، السنة الجامعية: 2017/2016 ،ص ص: 8 و9.

حيث تمد مؤسسات المجتمع المدني يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية، هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

الفرع الثاني :معيقات منظمات المجتمع المدني الأسرية

يواجه المجتمع المدني في مختلف دول أنحاء العالم الكثير من المشاكل والعراقيل والعقبات التي تصادفه دوما في طريق قيامه بمهامه، لكن نجد أن هذه المعوقات تزداد حدة وعرقلة كلما زاد توسع نفوذ الدولة داخل المجتمع بسبب تكوينها التاريخي، وبالنظر إلى التحولات الدولية الحالية وإفرازاتها على الدولة من جهة وعلى منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى وهذا ما يجعل مهمة المجتمع المدني إلى فرض نفسه إلى جانب الدولة .

وإن أول ما يلفت الانتباه في بنية المجتمع المدني الجزائري هو ضخامة الحجم مقارنة بنظيره في الدول العربية وحتى في دول أكثر عراقة بكثير في مجال الديمقراطية والحريات المدنية، هذا الحجم الذي يعكس مستوى الأداء الفعلي لهذه المؤسسات في الواقع الاجتماعي. كما نسجل حضور المؤسسات التقليدية بشكل لافت، رغم التقلص الكبير في نوعية أدوارها، فالطرق والزوايا تمتلك سلطة كبيرة لدى مريديها وأتباعها، غير أنها لم تعد تمارس تلك الوظائف الاجتماعية والاقتصادية...التي كانت منوطة بها منذ قرون، كما أنها لم تعد إلى الواجهة السياسية إلا بتوجيه من السلطة، كما فقدت المساجد صفتها المدنية التقليدية التي كانت تمتلكها في عهود سابقة، ومع ذلك فهي لا تزال تستخدم كمجالات للهيمنة على الرأي العام .كما أن ما يميز بنية المؤسسات المدنية في الجزائر عموما وعلى اختلاف أنواعها هو ضعف الاستقلال والاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر، وهذا الأمر راجع بالدرجة الأولى إلى الهيمنة التي مارستها الدولة طوال عقود طويلة على كل عمل طوعي خارج نطاق الحزب الواحد، الأمر الذي كرس الاستكانة والخضوع والتبعية والخوف من سلطة أو تسلط النظام حتى لدى من يفترض فيهم المعارضة. إن من أهم عوائق المجتمع المدني الجزائري والعربي عموما في الواقع هي تأقلم المواطن مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن، وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية أو الوضعية الاتكالية التي تميز بها المواطنون لسنوات طويلة في ظل دولة ريعية، تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها.

ويواجه المجتمع المدني عدة عراقيل مما تؤدي إلى عرقلة نشاطاتها فهناك صعوبات على المستوي الداخلي وأخرى على المستوي الدولي.

أولا: المعوقات الداخلية للمجتمع المدني

إن المجتمع المدني يواجه نوعين من الإشكاليات ويعتبران أساسيين، الإشكال الأول يكمن في المشكل الداخلي ونجده في كثير من بلدان العالم منها البلدان المتخلفة (العالم الثالث) التي تترتب عنها مجموعةمن المعوقات والتي تؤدي إلى اضطرابات على منظمات المجتمع المدني المتعلقة بالبنية الداخلية لهذا الأخير.

أ- الإشكاليات الفكرية التي يطرحها المجتمع المدني.

إن المجتمع المدني يواجه ويصارع مجموعة من الإشكاليات الفكرية والتي تقوم باختلاف المجتمعات والعقائد التي تقوم عليها ومن أهمها:

1 -الطبيعة الثقافية التي يتركز عليها المجتمع المدني:بسبب ضعف الثقافة المعاصرة في المشاركة المدنية بدرجة كبيرة في المجتمعات النامية مما أدي بمنظمات المجتمع المدني إلى السعي لتحقيق وضع أحسن، إذ نجد هذه الأخيرة تقوم ببذل مجهود من أجل إعادة الإنتاج الفكري،لقد قامت بعض منظمات المجتمع المدني بالتعبير عن التذمر السياسي للمجتمع السياسي، واتخذت كنموذج حركة المواطنة في الجزائر التي تحولت إلى لعروش، والتي خلفت انعكاسات على جانبها فقد أعد في تنظيم الحركة للمجتمع القائم،الثقافة الديمقراطية يترتب عنها نقص لدى أفراد المجتمع وذلك نظرا لضعف الشديد لثقافة الديمقراطية بشكل عام، والذي يترتب عليه أيضا عرقلة الثقافة الداخلية.

2- الصعوبات التي تتعلق بدور منظمات المجتمع المدني:

إن مختلف الإشكاليات التي تتعلق بالدور الذي ينتج من منظمات المجتمع المدني عدة إشكاليات مما يصعب على المجتمع بالقيام بالمهام المسندة إليه، بحيث نجد منظمات المجتمع المدني خاصة المنظمات التي تهتم بالحقوق المدنية والسياسية والتي تعمل على حساب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما نجد أن منظمات المجتمع المدني تتميز بنقص المبادرة

على المستوى الفكري بالإضافة إلى المواقف التي تتخذها في بعض القضايا كقضايا المرأة، وقضية المساواة بين الجنسين، وهذا يؤدي سلبا على دورها.

ب- إشكاليات البناء الداخلي لمنظمات المجتمع المدني.

هي المعوقات التي تترتب عن المجتمع المدني والتي تتمثل في البناء الداخلي كالأعضاء أو ما يتعلق بمالية المنظمة وما تواجهه من مشاكل وعراقيل للحصول على التمويل وتحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها .

1- **المعوقات التي تتعلق بالطابع الإداري والبشري لمنظمات المجتمع المدني** :إن عراقيل المجتمع المدني المترتبة بالطابع الإداري والبشري تعد من أهم العوامل التي تؤدي لنقص فعالية الديمقراطية إذ ينتج عنها عدم التوازن وعدم تحقيق الغاية التي جاءت من أجلها في المجتمع المدني، فإذا نظرنا إلى الطابع البشري نجده يضم موظفين متطوعين، وهذا ما يترتب عنه عدم مشاكل مما يعيق عمل هذه المنظمات، كما يمكن المؤسسة من أجل تحقيق مصالح معينة .

2-**معوقات تقنية** :تنتج عدة مشاكل عن النظام الاتصالي بين المنظمات ومراكز البحوث إذ يترتب عنها مشكل وهو نقص التداول لتلك المعلومات على أجهزة المؤسسات وعدم الاستفادة منها أو حتى الوصول إليها، بالإضافة إلى مشكل البيروقراطية الذي يمنع تداول المعلومات الرسمية كما شكلت الصعوبات في هذا العدد إلى التوثيق إذ أن نجد الكثير من منظمات المجتمع المدني تعتمد على نظام الحفظ اليدوية والذي يترتب عنها صعوبة الا وهي عرقلة استرداد المعلومات .

3-**العراقيل المالية** :نجد مشكل التمويل من أبرز المشاكل التي يعاني منها المجتمع المدني في مختلف أنحاء بلدان العالم سواء بالرجوع إلى العوامل السياسية والاجتماعية، ويعد التمويل عنصرا مهما لمنظمات المجتمع المدني إذ تعتمد منظمات المجتمع المدني على ثالثة عناصر أساسية في تمويلها وذلك فيما توفره الحكومات من تمويل المنظمات التي تدعم برامجها مثل تلك العاملة في مجال التنمية أو الصحة، إذ نرى أن التمويل الحكومي محدود إذ نجد أن البعض يضع شروط معينة لمنح هذا التمويل مثال "كالقانون الصادر في الجزائر سنة 1000 من بين شروط هذا القانون وجود الخبرة والاعتماد المالي.... الخ". إذ يترتب عن هذا التمويل الحكومي عدم

استقلالية منظمات المجتمع المدني ،أما العنصر الثاني للتمويل هو دعم منظمات المجتمع المدني بحيث يعتبر الدعم مصدرا أساسيا للتمويل، والمشكل هو ضعف التبرعات الفردية المعنية منها التقنية ألن الجزء الأكبر من هذا التمويل بما يأتي من اشتراكات الأعضاء ضعيف مقارنة بالمبلغ المحدد دفعه سنويا ،التمويل الأجنبي كمصدر أو عنصر ثالث ذلك نظرا لصعوبة الحصول على التمويل الحكومي من جهة وضعف التمويل الداخلي من جهة أخرى، بحيث نجد أن تزايد الدعم والتمويل الخارجي يؤدي سلبا على نشاطات الجمعيات المدنية وذلك في مختلف مجالاته وتتعرض هذه المؤسسات إلى مجموعة من العقبات من أجل الحصول على التمويل الكافي والذي يضمن لها استمراريتها.

4-**معوقات سياسية:** تتمثل المعوقات السياسية للمجتمع المدني إلى بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي لتلك الدولة، إن سلطة الدولة تفرض سيطرتها في جميع مجالات الحياة المجتمعية حيث جعلت من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة لعدم تحرر الأفراد، فالدولة مؤسسة خاصة تمارس سيطرتها المطلقة في كل أنحاء المجتمع بحيث نجد هذه الأخيرة تلجأ إلى أسلوب القمع ضد بعض منظمات المجتمع المدني من خلال الملاحقة القانونية بهدف عزل وتهميش هذه المنظمات والذي يترتب عنها عدم فعاليتها وعدم تطويرها، كما نجد أن الدولة تستعمل أسلوب الاختراق سواء كان سياسي أو اقتصادي بحيث تقوم بخدمة الفئة الحاكمة .

5-**معوقات قانونية:** يعتبر القانون من أهم وسائل الضبط الاجتماعي أي أنه البد أن تكون منظمات المجتمع المدني في إطار قانوني رسمي لكي تقوم بتأدية وظيفتها التنظيمية في المجتمع ويعتبر التأسيس القانوني أحد مقومات المجتمع المدني وهي أكثر التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في البلدان النامية بسبب مركزية القرارات، بالإضافة إلى مشكلات الفساد الإداري وعدم وضوح واستقرار المنظومة القانونية .

ثانيا: المعوقات الدولية :إن منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى المعوقات الداخلية التي تجعلها عاجزة عن القيام بدورها الفعال داخل الدولة واتجاه المجتمع فإن هناك أيضا معوقات خارجية تساهم في تعميق هذا الضعف وتجعلها أسيرة قوى دولية.

أ- **المجتمع المدني في سباق عالمي** :يمثل النظام العالمي الجديد الذي يواجه المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة والذي أعلنه " جورج بوش " في آخر واليته تحدي عنيف ومفاجئ بالتدويل السريع في مختلف المجالات ومحاولة الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فرض سيطرتها ونماذجها في مجال حقوق الإنسان على العالم وقد كان لهذا المفهوم أبعاده وتأثيراته في محاولاته لتحديد مفاهيم العالم الجديد وقيمه بحسب ما يخدم مصالحه وعلى الرغم مما يبدو من أن هذه التوجهات والقيم أنها لصالح المجتمعات مما هي لصالح الدول فإنها قد كانت آثارها السلبية على الدولة والمجتمع المدني ككل، بحيث أن ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر ليست ظاهرة منفصلة عن سياق تفاعل العالقات كالحرية وحقوق الإنسان على أهميتها في تخليص المجتمع من الاستبداد والهيمنة والظلم.

ب- تداعيات العولمة :لا شك في أن العولمة الرأس مالية تعد أهم الظواهر المعاصرة وأهمها أثرا على حياة الشعوب ومستقبلها وقد عانت دول العالم الثالث في هذا الصدد من عدة مشاكل اقتصادية اجتماعية نتيجة تطبيق سياسات العولمة وهي لزالت تحيي في ظل نظام دولي سابق متمثل بالمديونية فضال عن عجز غالبية دوله عن توفير الحلول المناسبة لمشاكل التخلف بالإضافة إلى الإفرازات الناتجة عن العولمة من مشاكل اجتماعية من كرف تطبيق سياسات التكييف الهيكلي من طرف المنظمات المالية الدولية وبالتالي فرض الدول الكبرى سيطرتها على الدول الديمقراطية مما يؤدي إلى عرقلة المجتمع المدني ومنظماته في تفعيل وترقية دوره تجسيده في نظام دولي.

الخاتمـــة

الخاتمة

حاولنا في هذا البحث التعريف بمنظمات المجتمع المدني وتحديد أنواعها وخصائصها وسلطنا الضوء على العلاقة الحمائية بينها وبين الأسرة في ظل التشريع الجزائري، وذلك من خلال التعرض للحماية المنظمية للأسرة ككل وللطفل خاصة من المخاطر الالكترونية والآفات الاجتماعية بالاعتماد على الآليات القانونية والأطر الإجرائية المناسبة، مع تحديد مدى مساهمة المؤسسات العمومية في تجسيد أهداف منظمات المجتمع المدني وتطرقنا في ختام هذا العمل الأفاق التي يتطلع إليها المجتمع المدني في سبيل الحماية الأسرية وما يتعرض له من عراقيل ومعوقات.

ولا يخفى على احد أن الأسرة هي مجموعة أفراد تربطهم روابط أسرية متباينة ، حيث تمر بظروف اجتماعية أو متطلبات اقتصادية تجعلها تشهد تماسكا أو اختلالا تنقله لأفرادها، لكونها الوسط الذي يم فيه بناء شخصية الأبناء و توجيه سلوكياتهم داخل البناء الاجتماعي، عن طريق تقديم نموذج مثالي لهم، فتقوم السلوك الفردي و تزو ده بأنماط سلوكية ومهارات حيث يتعلمون عن طرق التلقين، المحاكاة و التقليد كل القيم، العادات والتقاليد، المبادئ، تقدم الدعم والحماية اللازمة لهم، تشبع مختلف حاجاتهم العاطفية و الاجتماعية، التربوية و المادية في محاولتها الوصول لبناء شخصية متكاملة متوازنة بما يضمن له تحقيق الامتثال لمطالب المجتمع و الاندماج في ثقافته.

النتائـــج:

إن إنكار فاعلية المجتمع المدني في التقليل من المشاكل الأسرية لم يعد أمرا مطروحا، فقد أثبتت مؤسسات المجتمع المدني فاعليتها في تخفيض التوتر وتقليص هامش الانفصال، لكن ما يحتاج إلى الدراسة والإثراء هو الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات المجتمعية والمؤسسات الفاعلة أحسن استغلال، من حيث قدراتها المتاحة أولا، ثم تدعيم تلك القدرات بمختلف وسائل الدعم كالدورات واللقاءات الوطنية ونشر البحوث والدراسات الهادفة على وسائل التواصل الاجتماعي

والتركيز على التآلف عموما بين السكان وبذلك يتنزل ذلك التوادّ بين شرائح المجتمع حتى يدخل البيوت.

الاقتراحات:

ولكي تحقق منظمات المجتمع المدني الحماية الأسرية الفعالية، يتوجب عليها:

– عدم اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف في تحقيق أهدافها، فهي من جهة تتمتع بحق الاحتجاج على سياسة معينة في مجال ما، كالحق في مواجهة أي ظاهرة سلبية سبق و أن تبناها المجتمع و الحقّ في الضغط على أي جهة لخدمة الصالح العام ومن جهة أخرى فهي ملزمة بأن تمارس هذه الحقوق و الضغوطات بشكل سلمي يلم بكل معاني التحضر ، لأن مفهومه كمجتمع مدني ، هو يعني في بادئ الأمر المساهمة في تهذيب السلوك العام،لذلك يتوجب عليه أن يكون مثالا يقتدى به في ذلك ، من خلال الا رتقاء بأساليبه في التعامل مع الجهات التي يرفع إليها مطالبة نيابة عن الأسرة.

–كما يتوجب على المجتمع المدني أن يعمل على تهذيب المجتمع لا ترهيبهُ ويعمل على نشر قيم التضامن والتسامح وان لا يسهم بأي شكل من الأشكال في زرع الحقد والكراهية بين الأفراد فيما بينهم أو بينهم وبين الجهة الحاكمة أو السلطة بشكل عام.

فالدور المتنامي لمؤسسات المجتمع المدني جعلها شريك فاعل ومهم في عملية التنمية الاجتماعية والاستقرار الأسري ولمواجهة الاحتياجات الضرورية إذ أصبح متاحاً لمؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية، والاجتماعية والاقتصادية، كما أصبحت تعمل في مختلف عمليات التنمية والتطوير والبناء مثل: تدعيم الخدمات الصحية لا سيما في المناطق الريفية والعمل في مجال مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية، وفي مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات، وفي مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1/ الجريدة الرسمية:

ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02،2012.

2/ الكتب:

1- إكـرام ضيـاء العمـري: المجتمع المدني فـي عهـد النبـوة خصائصه وتنظيماته الأولـى، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ،1983.

2-برهانرزيق: المجتمع العربي الإسلامي، دار الإعلام السورية، الطبعةالأولى ،2016.

3- حسن شحادة: المجتمع المدني: بيت المواطن للنشر والتوزيع دمشق، الجمهورية العربية السورية، الطبعة الأولى، 2015.

3/ الأطروحات والمذكرات:

1-سمية لعجال وأم النون مسقم، آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال إصلاحات افريل 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور-بالجلفة، الجزائر، السنة الجامعية: 2017/2016.

3/ المجلات:

1 -أيمن ابراهيم دسوقي: المجتمع المدني في الجزائر (مجلة المستقبل العربي)، العدد 259،2009.

2 -عمر دراس: الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، العدد 28،2005.

3 -علي شريف حورية: دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد31 ،2007.

4 -وردية زعرور يحدوش، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 02 ،2021.

4/ المداخلات والملتقيات:

1– د. حياة عبيد،دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الأسري، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد08 عدد 02، ديسمبر 2022.

2–أ. محفوظ بن صغير، دور منظمات المجتمع المدني في حماية وترقية حقوق الإنسان، مقال لليوم الدراسي بكلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر،2023.

3– د/منية غريب، زموري زينب، سعيا لبناء مشروع أسري مثالي في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

5/المواقع الالكترونية:

- نور الدين قلالة، منظمات المجتمع المدني وحماية الأسرة في ظل تطور الذكاء الاصطناعي، إسلام اون لاين،2024.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
كلمة شكر	
الاهـــداء	
مقدمـــة	
الفصل الاول: المجتمع المدني النظام القانوني لفواعل	
المبحث الأول: الطبيعة القانونية	
– المطلب الأول: تعريف منظمات المجتمع المدني ومميزاتها	
– المطلب الثاني: نشأة منظمات المجتمع المدني واهميتها	
المبحث الثاني: أنواع منظمات المجتمع المدني	
– المطلب الأول: أنواع منظمات المجتمع المدني	
– المطلب الثاني: التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني	
الفصل الثاني: نظام فعاليات المجتمع المدني في حماية الاسرة	
المبحث الأول: صور حماية منظمات المجتمع المدني للأسرة من حيث الاشخاص	
– المطلب الأول: حماية منظمات المجتمع المدني للأسرة من حيث الاشخاص	
– المطلب الثاني: حماية منظمات المجتمع المدني من حيث المخاطر	
المبحث الثاني: الآليات القانونية لتحقيق منظمات المجتمع المدني حماية أسرية	
– المطلب الأول: الإطار الإجرائي لمنظمات المجتمع المدني لحماية الاسر	
– المطلب الثاني: آفاق منظمات المجتمع المدني الاسرية ومعوقاتها	
الخاتمة	
المراجع	

تم بحمد
الله

ملخص:

تعتبر منظمات المجتمع المدني من المؤسسات التي تلعب دورا بارزا في المجتمع خاصة في التعامل مع المشكلات التي يعاني منها والتي يصعب على المؤسسات الرسمية معالجتها، وبالتالي فهي تعمل على غرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة، بالإضافة إلى ما تشكله من ضوابط على الكافة لاحترام الدستور والقانون، ومن ثمة فهي تعد من في كافة صورها وأشكالها فالجزائر من الدول التي تبنت الخيار الديمقراطي مثلها مثل .جزءا لا يتجزأ من النظام العام باقي دول العالم الثالث، كبديل البد منه، وعملت منذ بداية دخولها في هذه المرحلة، على دعم مؤسسات المجتمع المدني من خلال دعمها لأهم عنصر لها ألا وهي الحركة الجمعوية، وذلك باعتبار أن الجمعيات المدنية تشكل أهم المؤسسات الفاعلة للمجتمع المدني في الجزائر، وأكثرها عددا ونشاطها وتواجدها في الميدان وأكثر الفواعل تأثيرا على الأسرة من خلال المساهمة في حمايتها من المخاطر بشتى انواعها.

Résumé

Civil society organizations are considered among the institutions that play a prominent role in society, especially in dealing with the problems that it suffers from and that are difficult for official institutions to address. Therefore, they work to instill the values of contemporary civil culture, in addition to the controls they impose on all to respect the constitution and the law, and to There, in all its forms and forms, it is considered an integral part of the public system

. Algeria is one of the countries that has adopted the democratic option, like the rest of the Third World countries, as a necessary alternative, and has worked since the beginning of its entry into this stage, to support civil society institutions by supporting its most important element, which is the association movement, given that civil associations constitute the most important institutions. Civil society actors in Algeria, the most numerous, active and present in the field, and the most influential actors on the family by contributing to protecting it from risks of all kinds.